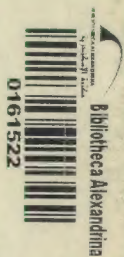


أَحْدَاثٌ وَمَشَاهِيرُ عَالَمِيَّةٌ



مِثَالُ أُنْفَاتُورِكْ



دار
المكر اللبناني

الدكتور علي شعيب

أَحْدَاثٌ وَمَشَاهِيرُ عَالَمِيَّةٌ

أَيُّهَا أَنْفَاتُورِكْ

الدَّكْتُورُ عَلِي شَعْبُ

دَارُ الْفِكْرِ الْبَنَانِيَّةِ
بَيْرُوتَ

دار المكر اللبناني

للطباعة والنشر

كورنش المشرفة - نجده غروب سماء

هاتف: ٣١٥٧٨ - ٨٦٣٢٩٢

مساب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥١٩٠

تلجكس: DAFKLB 23648 LE - بيروت، لبنان

جميع الحقوق محفوظة للنشر
الطبعة الأولى ١٩٩٢

مطابع يوسف ليضون

بيروت - هاتف: ٨٢٧٧٧٧ - ٨٢٧٧١٩ - ٤٦٠٧١٣

مقدمة

يتناول هذا البحث سيرة أتاتورك مؤسس تركيا الجديدة وباني نهضتها ، مفيداً من عبقريته الفذة في تحويل هزيمة بلاده في الحرب الأولى إلى عوامل من شأنها تقوية الوطنيين وشحذ قوتهم الفولاذية للمقاومة . كما أنه استغل موهبة الأتراك ، ومهارتهم التقليدية في الحرب ، في إنقاذ الأناضول كدولة قومية من مصير بقية بلاد الشرق الأوسط .

بدأ أتاتورك عمله بإجراء سلسلة من الإصلاحات المتطرفة لا نظير لها في التاريخ ، ذلك أنه كان يعد لنقل شعبه من طريق حضاري إلى طريق حضاري آخر ، إلى طريق يوصله إلى الغرب وهم أعدائه .

ورغم أن الإسلام هو القوة العاطفية الوحيدة لشعب الأناضول ، ورغم افتقار هذا الشعب إلى الشعور القومي ، أخذ أتاتورك بيد شعبه ، ولو بالقوة ، إلى أن يقطع صلته مع ماضيه لخدمة شعار « فلا شيء أفضل من أن يكون المرء تركيا » . هذا كله أثار حفيظة الأمير فيصل الذي بعث إلى أخيه الأمير زيد ، ومن أروقة مؤتمر فرساي في باريس ، برسالة أشار فيها إلى ما لمسه من احترام البريطانيين والفرنسيين للأتراك بعدما أظهروا ، من قوة بقيادة مصطفى كمال ، ولذلك قال إنه على الرغم من قوة حججه سياسياً فإن « المسألة مسألة قوة

لا حق . . . الإستقلال يؤخذ ولا يعطى . . . أتمنى أن الأمة
تؤيد قولي وتُري العالم بأنها ليست أقل حمية ومحبة لوطنها من
الترك .

سواء كنا من مؤيدي سياسة أتاتورك أو معارضين لها ،
يبدو هذا القائد عبقرياً من الدرجة الأولى ، فهو جسّد طموحات
شعبه في السيادة والإستقلال في وقت ترفس الدول الغربية كل
ما من شأنه حفظ سيادة الدول الضعيفة واستقلالها . فقد خشي
إدخال الرأسمال الأجنبي على نطاق واسع إلى تركيا لثلا تخسر
استقلالها الإقتصادي وتصبح بؤرة استغلال للأجانب . لذلك
لم يشجع استثمار الأموال الأجنبية فيها ، بل إنه فرض
الضرائب العالية على البضائع الأجنبية ، وأمم كثيراً من
الصناعات وقام بمد السكك الحديدية في البلاد .

وقد كان معظم انتباه مصطفى كمال موجهاً نحو الزراعة
لأنها كانت دعامة الشعب والجيش التركي ؛ فأنشئت المزارع
النموذجية وأدخلت جرارات الحراثة وشجعت جمعيات
المزارعين التعاونية .

بالرغم من شعبية أتاتورك فهو كان حريصاً على أن يتقدم
إلى هدفه بحرص شديد وفي الوقت المناسب . إنه كان
لا يحرق المراحل وبخاصة في المهمة الصعبة التي أخذ على
عاتقه تنفيذها ، ألا وهي خلع الجذور القديمة الضاربة في تربة
صلبة من التقاليد والدين ، وهذا أمر صعب وخطر .

الفصل الأول

حركة الإصلاح العثمانية

١ - المسألة الشرقية :

المرجح أنه في أثناء انعقاد مؤتمر فيرونا Verona سنة ١٨٢٢ ورد لأول مرة مصطلح « المسألة الشرقية » ، وذلك « ليشمل المشكلات الدولية التي كان ينطوي عليها انحلال الإمبراطورية التركية الوشييك » . لقد اتخذت هذه المسألة الشديدة التعقيد إحجاماً واسعة النطاق ، ومرت في أطوار متعددة الجوانب ، حتى أنه ليستحيل على المرء حصرها في إطار واحد من التعريف .

غير أنه يمكننا القول ، بوجه عام ، أن المسألة الشرقية مسألة تتناول المصالح المتضاربة ، والتنافس العنيف الذي وقع بين الدول الغربية والشرق الإسلامي ، في مجالات السياسة والاقتصاد والدين . ولكنها ، على وجه التحديد ، كما كانت تعنيه في القرن التاسع عشر ، مسألة تتناول ، في الدرجة الأولى ، الدولة العثمانية منذ أن ظهر الأتراك العثمانيون في آسيا الصغرى ، وفي جنوبي أوروبا ، وفي منطقة الشرق

الأدنى . فقد كتب ألبرت سورل (Sorrel) يقول : « منذ أن ظهر الأتراك في أوروبا نشأت المسألة الشرقية » .

وفي الواقع اختلفت دوافع تفسير المسألة الشرقية من مرحلة إلى أخرى . ففي المرحلة الأولى من مراحل المسألة الشرقية كان الأتراك يشكلون تهديداً حقيقياً للنظام السياسي والإجتماعي في أوروبا . أما في المرحلة الثانية من مراحل هذه المسألة فلم يكن الأتراك يشكلون خطراً على الغرب بل كان هذا الأخير يشكل خطراً على الأتراك ينذر بزوالهم من الوجود .

في السنة الخطرة ، ١٨٧٦ ، مرّت الإمبراطورية العثمانية في أزمة عنيفة ذلك أنه تمّ عزل سلطانين في تلك السنة . كان أولهما السلطان عبد العزيز الذي عزل في الثلاثين من شهر أيار ، وكان الثاني ابن أخيه ، مراد الخامس الذي عزل بعد مرور ثلاثة أشهر (وذلك لاختلال في عقله) . وفي الحادي والثلاثين من شهر آب تسلّم العرش عبد الحميد الثاني ، وأصبح سلطان الدولة العثمانية وأمير المؤمنين .

وفي أثناء حكم السلطان عبد الحميد ، الذي دام ثلاثاً وثلاثين سنة ، ازداد تنافس الدول الأوروبية على المصالح والنفوذ حدة وبرزوا ، هذه الدول الأوروبية التي كانت تعتبر نفسها وارثة الدولة العثمانية . كما أنه أصبح من الجلي أن « الرجل المريض » لا يمكن شفاؤه . غير أن الدول الأوروبية

الطامحة بوراثة الأتراك كانت تتخوف من إمكانية نشوب حرب كبرى قد تتحول إلى حرب فيما بينها إذا ما سقطت الدولة العثمانية وأصابها الانحلال . وفي مذكرة للمستشار الألماني بسمارك مؤرخة في ٢٠ تشرين الأول من سنة ١٨٧٦ ، كتب يقول : « إن تركيا بأسرها ، وما تشمله من أعراق بشرية مختلفة ، ليست بتلك المؤسسة السياسية الهامة التي تبرر نشوب حرب طاحنة بين الدول الأوروبية المتمدنة إكراماً لها . كما أن العطف على مصير هذه البلدان الداخلة في الإمبراطورية العثمانية وعلى الشعوب التي تقطنها ، لا يوازي في نظر أية حكومة التخوف من التعقيدات السياسية الخطرة التي قد تقلب الوضع الحاضر ، ومن ردة الفعل على سلامة الدول الأوروبية ومنعتها . تلك الدول التي تعني مباشرة بهذه القضية . أما رأيي الخاص ، في الحالة الراهنة ، فهو أنه ، إذا أرغم رئيس دولة محب للسلام ، كالإمبراطور ألكسندر ، بسبب مصاعب داخلية في بلاده ، على أن يتولى قضية حماية المسيحيين في تركيا ، فعلى إنكلترا أن تحتل السويس والإسكندرية كتعويض عما تكون قد فقدته عوضاً عن أن تدخل في حرب مع روسيا . وهكذا وعلى الرغم من أن هذا الحل هو حل على حساب تركيا ، نكون قد حافظنا على السلام في أوروبا . وإذا تخوفت إنكلترا من أن يؤدي هذا الحل إلى إثارة سخط الفرنسيين فلها أن تسعى للتفاهم مع هذه الدولة ، إذا كان ذلك ممكناً ، على خطة عسكرية في مصر وسوريا تشترك

فيها هاتان الدولتان الغربيتان » .

وفي هذا السياق من النظرة الأوروبية إلى الدولة العثمانية راح الوهن يزداد في هذه الدولة إلى جانب مصاعبها الداخلية والضغط السياسي من الشعوب غير العثمانية . فمئذ انسحاب محمد علي باشا والي مصر من بلاد الشام أخذت روسيا تتحول عن سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية إلى وضع مخطط لاقتسام ممتلكاتها مع الدول الكبرى ذات المصالح فيها . وهكذا فكرت روسيا في الوصول إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية بشكل ترضي به كلاً من بريطانيا وفرنسا والنمسا ؛ غير أن بريطانيا وفرنسا رفضتا الموافقة على الخطة الروسية . تزامن ذلك كله مع صدور دستور عام ١٨٧٦ ، وعشية عقد مؤتمر دولي ، - وهو مؤتمر الآستانة - الذي اجتمع لإقرار تسوية في البلقان وبدعوة من وزير الخارجية التركية صفوت باشا . ومع أن ذلك الدستور كان يشير إلى إصلاحات محددة ، فهو كان يتناغم تماماً مع منظور حكم فردي مركزي قوي . فقد كان هذا الدستور في مظهره عبارة عن تنازل واستسلام من جانب السلطان . أما مظهره الأوتوقراطي فقد وضح - على سبيل المثال - في عدة مواد ؛ إحداها حددت حقوق السلطان بينما احتفظت الأخرى للحكومة بسلطات واسعة في إعلان القانون العسكري كما تمنح السلطان سلطات واسعة تخوله نفي الأشخاص غير المرغوب فيهم .

٢- بروز حركة الوعي :

بلغت سلطة السلطان عبد الحميد الاستبدادية مداها في الستينات من القرن التاسع عشر ، وبدأت الأجيال الصاعدة في الدولة العثمانية تتحقق من بزوغ مشكلة جديدة ألا وهي الحد من سلطة السلطان الاستبدادية . وكانت أحسن وسيلة بالنسبة لهم لحل هذه المشكلة هي اتباع نظرية وتجربة أوروبا . غير أن الروح التي أخرجت هذا الدستور إلى حيز الوجود لم تبقَ طويلاً . فأقصى السلطان مدحت باشا عن الحكم حتى قبل اجتماع البرلمان الذي أقره الدستور وأمر بنفيه ، وكان مدحت هو المخطط الرئيسي للدستور والنموذج المثالي للطبقة التركية الجديدة ، المثقفة ثقافة غربية ، والهادفة إلى الإصلاح . وقبل أن يتم مجلس المبعوثان دورة انعقاده الثانية ، أمر عبد الحميد بحل المجلس ، وفي عام ١٨٧٨ انتهز فرصة قيام الحرب مع روسيا وألغى الدستور . وتمتع السلطان خلال الثلاثين سنة التالية بسيادة مطلقة على الإمبراطورية وكان يبطش بمن يقف ضد رغباته . وقاوم الاتجاهات التحررية التي ظهرت في كل الولايات وذلك بواسطة شبكة واسعة النطاق من الجواسيس والعملاء . ويعتبر عهد عبد الحميد مقياساً لنجاح وفشل حركة التنظيمات التي كانت قد ظهرت ، في فترات مختلفة ، في الدولة العثمانية .

وبينما أخذت قوة السلطان تزداد وتنمو داخل

الإمبراطورية أخذت حدود هذه الإمبراطورية تتقلص وتنكمش فمنيت بخسائر كثيرة في البلقان ، وتمكنت فرنسا من أن تفرض حمايتها على تونس عام ١٨٨١ ، وهو أمل ظل يراودها منذ زمن طويل . وفي عام ١٨٧٥ اشترت إنكلترا أسهم قناة السويس ، كما حدث منذ مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ تغيير جوهري في سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية ، فبدأت تتخلى عن السياسة التقليدية التي اتبعتها في معظم فترات القرن التاسع عشر (سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية) ، وأصبحت راغبة في تقسيم أملاك هذه الإمبراطورية فاحتلت مصر فعلاً في عام ١٨٨٢ . ونتيجة للضغط الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر أخذ عبد الحميد يعمل على تأكيد الفكرة السائدة وهي أن الإمبراطورية العثمانية دولة إسلامية عالمية وذلك لتدعيم مطلب السلطان في الحصول على لقب خليفة .

وقد أدى الاستياء من استبداد السلطان عبد الحميد وتفتت الإمبراطورية العثمانية إلى تطور حركات المعارضة التي تعرف إجمالاً باسم حركة تركيا الفتاة (Young Turks) التي بدأ أعضاؤها في تنظيم أنفسهم منذ عام ١٨٨٩ . وترجع حركة تركيا الفتاة إلى عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) ؛ وهي عبرت عن نفسها ، شأن كل الحركات الوطنية أول الأمر في الأدب ، فبدلاً من النماذج الفارسية والعربية أخذ الاتجاه

يظهر نحو تقليد النماذج الأوروبية عامة والفرنسية خاصة . فكانت الحركة الرومانتيكية في الأدب التركي ، ومع أن هذه الحركة الرومانتيكية لم تكن لها قوة كبيرة ، ولم تترك أثراً بعيداً ، إلا أن أهميتها تأتي من أنها كانت انعكاساً - كما أنها ساعدت في الوقت نفسه - على تقوية الاتصال بالحياة الثقافية الغربية .

وبسبب استبداد السلاطين العثمانيين لم تستطع حركة تركيا الفتاة أن تعيش في داخل الإمبراطورية ، فاتخذت لها مقراً في لندن وباريس حوالي عام ١٨٦٠ ، وفي عام ١٨٦٨ ظهرت أول جريدة معبرة عن حق اتجاه الأتراك الأحرار كانت تسمى « الحرية » وصدر العدد الأول منها في ٢٩ حزيران . وقد تحولت هذه الحركة الأدبية بعد ذلك إلى حركة سياسية طابعها الأساسي قومي ، إذ بدأ أعضاؤها يدركون ضرورة عدم توقف الإصلاح في الدولة العثمانية . ويجب الإشارة هنا إلى أن الحركة الوطنية التركية لم تهدف أبداً في كافة مراحل نموها قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ، إلى تصفية الإمبراطورية العثمانية بل على العكس كانت تهدف إلى زيادة قبضة السلطة الحاكمة عليها عن طريق الإصلاح وهو موقف أدى إلى اصطدام القومية التركية التي تمسكت بسيطرتها في داخل الإمبراطورية مع القوميات الأخرى ولا سيما العربية والأرمنية . ولقد استمر نشاط هذه الحركة محصوراً في الكتابة والنشر .

وفي عام ١٨٨٩ ، بدأت هذه الحركة تعمل بصورة جدية إذ تحولت إلى حركة سرية ، وذلك عندما أسس طلبة المدرسة الطبية العسكرية في استانبول في عام ١٨٨٩ جمعية سرية عرفت باسم « الإتحاد العثماني » لتعمل على عزل السلطان عبد الحميد . ويبدو أن هذه الجمعية قد نظمت على غرار الجمعية الإيطالية المعروفة باسم الكاربوناري التي تأسست في القرن التاسع عشر ولعبت دوراً واضحاً في تحقيق الوحدة الإيطالية .

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لهذه الحركة كان الإطاحة بنظام حكم السلطان عبد الحميد ، فإن أعضاءها بدأوا يبحثون عن الوسائل الكفيلة للمحافظة على الإمبراطورية بعد سقوط عبد الحميد . وانتشرت هذه الجمعية في المدارس العسكرية الأخرى ، وبين موظفي الدولة ، وذلك في نفس الوقت الذي كان نشاط الأتراك الأحرار في الخارج على أشده . ونخص بالذكر من أحرار المهجر ثلاث شخصيات أولهم خليل غانم ، وهو مسيحي عربي من بيروت وكان نائباً في مجلس المبعوثان وقد أنشأ في فرنسا جريدة سماها (تركيا الفتاة) . أما الشخصية الثانية فهي شخصية أحمد رضا (١٨٥٩ - ١٩٣٠) الذي ترك منصبه كمدير للتعليم في بروسه ، وذهب إلى باريس عام ١٨٨٩ للإشتراك في احتفالات فرنسا بالذكرى المئوية لقيام الثورة الفرنسية وهناك قرر البقاء في العاصمة الفرنسية لكي ينضم إلى زملائه الأحرار في مهاجمة

حكم عبد الحميد . وفي عام ١٨٩٥ أصدر بالإشتراك مع بعض زملائه في الخارج جريدة المشورة (مشورت) التي كانت تصدر مرتين في الشهر . ومن المحتمل أن تكون جمعية الإتحاد العثماني في إستانبول قد تأثرت بهذه الجريدة وغيرت اسمها إلى اسم إتحاد وترقي ، وهربت هذه الجريدة إلى داخل الإمبراطورية وبدأت تتداول في إستانبول . وكانت الشخصية الثالثة البارزة من شخصيات المهجر هي شخصية مراد بك الذي كان مدرساً للتاريخ في الكلية المدنية وهرب من السلطان عبد الحميد ولجأ إلى مصر التي كانت خاضعة في ذلك الوقت للإحتلال الإنكليزي ، وكان هذا الإحتلال يشجع كافة الحركات المعادية للسلطان عبد الحميد وسياسته الإسلامية . ونشر في مصر جريدته المعروفة باسم (الميزان) التي تسربت بدورها خفية إلى إستانبول .

وفي نفس الوقت الذي استمر فيه نشاط الجمعية في باريس وجنيف والقاهرة ، ظهرت مؤامرة لخلع السلطان عبد الحميد دون علم الأحرار في المهجر وحددوا شهر آب عام ١٨٩٦ للقيام بهذا الانقلاب ، ولكن عبد الحميد علم بأنباء هذه المؤامرة وقبض على زعماء الحركة ونفاهم إلى خارج إستانبول ، وقام بتصفية تامة لأفراد الجمعية في المدارس العسكرية . وبعد فشل هذا الانقلاب تركز عمل الجمعية تماماً في باريس لا سيما بعد أن غادر مراد مصر إلى أوروبا في نهاية

عام ١٨٩٦ ، وكان الإنكليز قد بدأوا يملون من نشاطه وحركة تركيا الفتاة في مصر . ولقد نافس أحمد رضا على زعامة جمعية تركيا الفتاة وأصبح مراد زعيماً لفرع جمعية الاتحاد والترقي في جنيف واستمر في إصدار صحيفة « الميزان » هناك . وكان مراد يتمتع بشعبية كبيرة بين أعضاء الجمعية وكان يرى - كأحد رجال الجامعة الإسلامية - أن الخلافة الإسلامية هي الدرع الأساسي لوقاية العالم العربي والإسلامي من الأطماع الأجنبية . وفي هذا الوقت عمل عبد الحميد على عرقلة نشاط الجمعية في أوروبا فأرسل رسله يدعون زعماء الجمعية إلى العودة إلى إستانبول . وفي آب ١٨٩٧ نجح رسوله في إقناع مراد بالتخلي عن نشاطه الثوري والعودة إلى إستانبول . وعلى الرغم من ذلك تزايد عدد الأحرار الموجودين في أوروبا واستطاعت جماعة منهم إصدار جريدة في جنيف تعرف باسم جريدة « عثمانلي » .

وفي أيلول ١٨٩٩ ، بينما كانت حركة تركيا الفتاة في أوروبا وتركيا تعاني من الضعف ، دبت الحياة فيها مرة أخرى فجأة عندما هرب الدامادا محمود جلال الدين باشا (١٨٥٣ - ١٩٠٣) صهر السلطان عبد الحميد مع ولديه الأمير صباح الدين والأمير لطف الله - من إستانبول إلى فرنسا ، ولقد قرر محمود باشا الهرب بعدما فقد الأمل في عودة الدستور ، وكان خروجه ضربة قوية موجّهة للسلطان عبد الحميد . ولقد زاد

وصول أفراد من العائلة الحاكمة من نفوذ وقوة حركة تركيا الفتاة ، ولكنه أحدث أيضاً انقساماً فيما بينهم . فلقد ظهر مناويء جديد لزعامة أحمد رضا صاحب « المشورت » واستمر هذا الانقسام بين أنصار تركيا الفتاة في المنفى حتى قيام الثورة . وكان هذا الزعيم هو الأمير صباح الدين (١٨٧٧ - ١٩٤٨) . وفي المؤتمر الذي عقده أعضاء حركة تركيا الفتاة في ٤ شباط ١٩٠٢ في باريس ، أصبح الشقاق بين جناحي الحركة واضحاً ودائماً ، وظهرت مجموعتان متنافستان من بين قادة الحركة في المنفى حتى أنهما قامتا بطرح مشاريع متناقضة .

فالقسم الأول ، وقد تكون في داخل جمعية الاتحاد والترقي بزعامة أحمد رضا أكد وجود أمة عثمانية تجمع مجموعات عنصرية ودينية ولغوية مختلفة حول أسرة آل عثمان . وكان ذلك توهماً سياسياً كما أظهرت فيما بعد . أما القسم الآخر من جماعة تركيا الفتاة بزعامة الأمير صباح الدين ، فقد وجد أن خير وسيلة لعلاج شؤون الإدارة في الإمبراطورية إنما هو النظام اللامركزي ، أي إنشاء دولة فدرالية تحت حكم سلطنة دستورية - وعمل على إنشاء جمعية جديدة في باريس باسم « عصابة الإدارة اللامركزية » .

في هذا المناخ من النقمة على السلطان وبهدف طلب الإصلاح ترعرع أتاتورك في صباه وفي شبابه ، وكله حماس وحيوية لأن يكون له يد في إعادة صنع مستقبل وطنه تركيا .

الفصل الثاني

من التتريك إلى أتاتورك

نشأة أتاتورك :

ولد أتاتورك في شتاء عام ١٨٨١ في سالونيك . أمه تدعى زبيدة ووالده علي رضا أفندي ، الموظف الصغير في أحد دواوين « صندوق الدين العثماني » . عندما ولد أتاتورك اختلف الأب والأم حول تسمية الطفل . فقد أصرَّ الأب ، بدافع التعصب لتركيته ، على إعطائه اسماً تركياً خالصاً يذكره بأمجاد « طغروك » بينما تمسكت الأم بإطلاق أحد أسماء النبي ﷺ عليه . وأخيراً تغلبت رغبة الأم فُسِمِي الطفل : مصطفى كمال .

وكان الخلاف قد نشب مرة أخرى بين علي رضا أفندي وزوجته زبيدة حول إعداد مستقبل الطفل . فبينما كان هو يطمح إلى أن يرى ابنه ذات يوم موظفاً في إحدى دواوين الدولة ليحمل لقب « أفندي » كانت هي تحلم بأن تجعل منه إماماً دينياً أو « خوجة » - بالتعبير التركي - واعظ الناس ويؤم المصلين .

ومرة أخرى تغلب رأي الأم والحق مصطفى بمدرسة دينية تابعة لأحد الجوامع القرية حيث بدأ يتلقى أول مفاهيم الدين الإسلامي . إلا أن مصطفى لم يبدِ اهتماماً بما يسمع أو يقرأ أو يحفظ من أمور الدين . فقد كان شديد المقت لهذا النوع من العلم كما أنه كان شديد المقت للذين كانوا يقومون بتدريسه بطريقتهم التردادية المملة وقوامها استحفاظ تلامذتهم بعض الآيات القرآنية العربية دون أن يفقهوا شيئاً من معانيها . ولم يكد ينهي عامه الدراسي الأول في هذه المدرسة حتى رفض العودة إليها رغم توسلات والدته ودموعها . وأخيراً رضخت الوالدة لمشيشة الإبن - فقد كانت تعرف مدى تصلبه وعناده - ونقلته إلى مدرسة أخرى كانت تقوم بتدريس العلوم الزمنية تدعى مدرسة « شمسي أفندي » .

وأظهر مصطفى رغبةً واهتماماً كبيرين بهذا النوع الجديد من العلم ؛ فأقبل على متابعته والاجتهاد فيه بنهم شديد أثار إعجاب أساتذته بمقدار ما أثار حسد زملائه . إلا أن والده توفي فجأة وهو مثقل بالديون فاضطرت والدته إلى هجر منزلها في سالونيك والانتقال به وبأخته « مقبولة » إلى بيت شقيقها الفلاح في قرية قريبة تدعى « لازاسان » .

لم ترق حياة الفلاحين لآتاتورك حتى تكفلت خالته تعليمه مجدداً في سالونيك والتحق بإحدى مدارسها التي كانت أرفع مستوى من مدرسة « شمسي أفندي » . فلم يدم مقام

أتاتورك هناك إذ تشاجر مع ناظر المدرسة وطُرد من المدرسة .
عندها عزم الدخول في سلك الجندية فاجتاز امتحان الدخول
إلى المدرسة العسكرية في سالونيك ، وقضى فيها سنتين كان
يحتل المرتبة الأولى بين زملائه وعُلّق اسمه على لائحة
الشرف ، ولذا أُرسل إلى المدرسة العسكرية العليا في
(موناستير) في مقدونيا . في موناستير اكتشف مصطفى أن
معظم رفاقه منخرطون في جمعيات سرّية سياسية تسعى
للإطاحة بالسلطان عبد الحميد وبخطامه الإستبدادي القائم على
الإرهاب والبطش ، والإستسلام لمآرب الدول الكبرى
وأطماعها . ذلك أن القسم الأوروبي من الإمبراطورية كان
مشتعلاً بالحركات الثورية والأفكار الجديدة لمفهوم الدولة
والحكم . وكانت مدينة موناستير ملتقى هذه الأفكار
والتحركات بسبب وجود الضباط الأتراك الشبان في مدرستها
العسكرية . ورسخ في العقول الثورية أن إسقاط النظام يجب
أن يتم على أيدي هؤلاء الضباط بواسطة إنقلاب عسكري لأن
« الثورة الشعبية » أمر شبه مستحيل ، نظراً للمكانة الدينية
الرفيعة التي يتمتع بها السلطان في نفوس السواد الأكبر من
الشعب بوصفه خليفة على المسلمين .

وانخرط أتاتورك في ذاك التيار الشوري بحماس بالغ
وأحس أن السياسة بدأت تستهويه بقدر ما تستهويه الحياة
العسكرية . فبدأ يحضر الاجتماعات السرية التي كان رفاقه

يعقدونها لمناقشة أوضاع البلاد ، ويساهم في صياغة المنشورات الثورية التي تدعو لقلب نظام الحكم والتي كانت توزع في المدينة والمدرسة العسكرية بحذر خوفاً من الجواسيس التي زرعههم السلطان عبد الحميد في كل مكان من الإمبراطورية .

وبعد أن أمضى مصطفى أربع سنوات في مدرسة موناستير العسكرية تخرج منها ، بتفوق ، برتبة (ملازم أول) وأرسل بناءً على اقتراح رؤسائه إلى كلية الأركان العليا في إسطنبول - أو « الحربية » كما كانت تسمى آنذاك - وهي الكلية المعدة لتخريج كبار الضباط . وفي عام ١٩٠٥ تخرج من كلية الأركان برتبة « يوزباشي » وهو ما زال في الرابعة والعشرين من عمره . وجاء ترتيبه الأول بين المتخرجين . في إسطنبول وجد مصطفى كمال نفسه مرة أخرى محاطاً بضباط ثوريين قد نظموا أنفسهم في خلايا وجمعيات سرية . وكانت جمعية (وطن) أقوى هذه الجمعيات وأكثرها انتشاراً فانضم مصطفى إليها وراح يساهم بكل همة ونشاط في عقد اجتماعاتها وفي كتابة المقالات النارية في نشرتها السريّة التي تحمل اسمها . هذا الحماس للجمعية أهل مصطفى كمال لأن يصبح رئيساً للجمعية . عندها استأجر لعقد الاجتماعات غرفة في أحد الأحياء الشعبية الفقيرة لإبعاد الشبهة وتضليل البوليس إلا أن البوليس الحميدي وفق آخر الأمر في اكتشاف مكان

الإجتماعات عن طريق أحد عملائه الذي انضم للجمعية بعد أن أوهم أعضائها بأنه لا يقل عنهم نقمة على السلطان ونظام حكمه . وفي الوقت المناسب ، وأثناء انعقاد الإجتماع ، دهم رجال البوليس المكان واعتقلوا جميع أعضاء الجمعية بمن فيهم مصطفى كمال وزجورهم في « السجن الأحمر » الرهيب الذي كان يعتبر الداخل إليه مفقوداً والخارج منه مولوداً . غير أن الأقدار شاءت بقاء مصطفى على قيد الحياة على غير عادة السلطان عبد الحميد مع معارضيه . فذات يوم استدعاه إسماعيل حقي بك من زفرانته ليبادره بالقول : « لقد أظهرت منذ دخولك « الحربية » مقدرة فائقة شهد لك بها جميع أساتذتك ورؤسائك . وكان أمامك مستقبل باهر لخدمة وطنك وسلطانك . . . على أن عظمة السلطان قد ارتأت ، رغم كل ما قمت به ، أن يظهر نحوك الرافة والحلم باعتبار أنك شاب طائش قد انسقت إلى ذلك الإجرام دون أن تقدر عواقبه وخطورته . لذلك فقد أمر بإلحاقك بأحد الفيالق المعسكرة في دمشق . واعلم جيداً أن مستقبلك يتوقف على التقارير التي سيرفعها رؤساؤك إلينا بحقلك » .

حركة التريك :

رغم البطش الذي استعمله عبد الحميد ضد معارضي نظام حكمه ، استمر الوعي داخل حدود الدولة العثمانية وقام تنظيم داخل الإمبراطورية أنشأه الضابط مصطفى كمال

(أناتورك) ، وعمل مصطفى كمال في دمشق حيث كَوّن في عام ١٩٠٦ جمعية سرّية باسم (الوطن) . وانتشرت الجمعية من دمشق إلى يافا والقدس ثم نقل مركزها إلى سالونيك في مقدونيا بسبب تحرر أهلها وقربها من نفوذ الدول الأوروبية . وكان نصف سكان سالونيك تقريباً من اليهود الذين هاجروا من إسبانيا ليجدوا التسامح الديني في رحاب الإسلام . وكان كثير منهم قد اعتنق الإسلام في القرن السابع عشر . وكانت قبضة السلطان عبد الحميد في مقدونيا ضعيفة نسبياً . وعلاوة على ذلك ، فإن سالونيك كانت البلد الذي ولد فيه مصطفى كمال ، وفي سالونيك كان الجيش العثماني الثالث .

في سالونيك تغير اسم جمعية مصطفى كمال إلى جمعية « الوطن والحرية » . وفي عام ١٩٠٨ انضم مصطفى كمال إلى جمعية الاتحاد والترقي وأصبح أحد رجالها . ولقد جاءت الإطاحة بالإستبداد الحميدي على يد قوة عسكرية حرصت على القيام بها جمعية الاتحاد والترقي .

وفي تموز عام ١٩٠٨ استسلم عبد الحميد للثوار وأعلن إعادة دستور عام ١٨٧٦ وإلغاء الرقابة والجاسوسية وإجراء انتخابات لمجلس المبعوثان . وقوبل إعلان الدستور بإبتهاج بالغ في كافة أنحاء الإمبراطورية ، فأعلن أنور باشا في حماس بالغ « أن الحكومة الإستبدادية قد انتهت وأصبحنا جميعاً إخواناً ، لم يعد هناك بلغار أو يونانيون أو رومانيون أو يهود أو

مسلمون ، لقد فتحت السماء الزرقاء الواحدة ، كلنا متساوون
نفخر بكوننا عثمانيين » .

وسيطرت جمعية الاتحاد والترقي تماماً على الموقف في
البرلمان غير أنها سرعان ما واجهت حزباً معارضاً هو حزب
(الاتحاد الحر) الذي كان برئاسة إسماعيل كمال بك وكان
هذا الحزب ينادي باللامركزية ، وهي بكل تأكيد دعوة مضادة
للإتحاد والترقي التي كانت تدعو للمركزية . وبدأ الإحتكاك
بين الحزبين حين قتل محرر جريدة « الاتحاد الحر » لسان حال
هذا الحزب . وتلي ذلك قيام الإضطرابات في العاصمة في
نيسان عام ١٩٠٩ على يد حركة موحدة بين العناصر الرجعية
من أنصار عبد الحميد وجمعية « الاتحاد الحر » ، وكان
عبد الحميد وراء هذه الإضطرابات .

وعندما بلغت أبناء هذا الإنقلاب سالونيك ، زحف
محمود شوكت بقواته إلى العاصمة لحماية الدستور بالقوة ،
 واجتمع مجلس المبعوثان في سان استيفانو في شكل جمعية
وطنية وأعلن موافقته على خلع السلطان عبد الحميد ، على
أساس فتوى من شيخ الإسلام . وفي الوقت نفسه أعلن تولية
السلطان محمد الخامس الذي ظل العوبة في يد الإتحاد
والترقي التي سيطرت على الحكومة حتى عام ١٩١٣ ، وذلك
عندما انتقلت السلطة إلى أيدي الحكومة حتى عام ١٩١٣ ،
وذلك عندما انتقلت السلطة إلى أيدي حكومة عسكرية ثلاثية

ظلت تحكم حتى انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى .

وكان لجمعية الاتحاد والترقي خلال السنوات التي سبقت الحرب مباشرة مطلق الحرية في أن تحكم كما يترأى لها . وقد حاول أعضاؤها فرض المركزية الإدارية التي أوجدتها إصلاحات التنظيمات وذلك بتتريك شعوب الإمبراطورية . وفي الحقيقة كانت هذه المحاولة لإنشاء أمة تركية قومية من دولة كانت غالبيتها تتكون من عناصر غير تركية . وهكذا كانت جمعية الاتحاد والترقي تهدف إلى تتريك كافة القوميات وهذا ما يسمى بالجامعة العثمانية . ولم يكن من المحتمل نجاح هذه السياسة في الظروف التي سادت في أوائل القرن العشرين ، ولكن فشلها لم يسبب في حد ذاته انهيار الإمبراطورية العثمانية ، فانهار النظام الإمبراطوري وانحلال الدولة نتج عن الهزيمة في الحرب العالمية الأولى .

كان موقف الاتحاديين من دعوة الجامعة الإسلامية والوحدة الإسلامية من أوضح تناقضاتهم . في حين بنوا دعوتهم على تناسي الفوارق الدينية وإهدار نظام السلطان تمسكوا من وجهة النظر المصلحية العملية بفكرة الوحدة الإسلامية لاستخدامها في أغراض السياسة والمحافظة على الإمبراطورية . ففي الوقت الذي استخلص الاتحاديون من شيخ الإسلام فتوى دينية بخلع السلطان عبد الحميد ، كان في

مقدمة الوفد الرباعي الذي تقدم إلى القصر السلطاني ليلبلغ عبد الحميد نبأ عزله المحامي اليهودي عمانوئيل أحد قادة الحركة الماسونية في سالونيك . وقد ظل الأتراك يتشبثون بالفكرة الإسلامية ويستخدمونها في محنتهم كالحرب الطرابلسية وحروب البلقان .

سبق إعلان الإتحاديين عن دعوتهم للتريك جملة تطورات منها : التدخل الخارجي وثورات البلقان .

فقد ارتابت الدول الأوروبية العظمى من تطور الإنقلاب التركي لاعتقادها أن ذلك يعيق خططها بشأن تقسيم الإمبراطورية العثمانية وخاصة في الولايات العربية .

فانتهزت إمبراطورية النمسا - المجر فرصة الثورة لتضم اليوسنة والهرسك إليها بموافقة الدول الأوروبية بعد أشهر قليلة من الإنقلاب كما شجعت هذه الدول القوميين البلقانيين للإنفصال عن الدولة العثمانية (انفصلت بلغاريا نهائياً ونادت بالأمير الألماني فرديناند ملكاً عليها) . ولم تكد تمرسنة واحدة على إعلان الدستور حتى اندلعت الثورات في معظم الولايات العثمانية . انقلاب في البصرة (العراق) احتجاجاً على سوء الإدارة . ثم وقعت هبات ثورية في حوران وجبل الدروز في سوريا ، وفي الحاليتين كانت العوامل الإقتصادية دافع الجماهير لحمل السلاح .

وفي أيلول ١٩١١ واجهت حكومة الإنقلاب امتحاناً عسيراً عندما قامت إيطاليا بغزو طرابلس الغرب وبرقة ولم تكن الدولة العثمانية تملك قوات كبيرة في تلك البلاد وكان أسطولها ضعيفاً لا يستطيع الوصول إلى شواطئ طرابلس التي فرض الطليان عليها حصارهم . ولم تكن تستطيع إرسال أية قوات برية بسبب وجود الإنكليز في مصر . لذلك عمدت إلى إرسال عدد من الضباط لتنظيم المقاومة بين أهل البلاد وقيادتهم . وكان من جملة الضباط أنوريك ومصطفى كمال وعزيز علي المصري وجعفر العسكري . وعندما أخذت القوات الإيطالية تصطدم بمقاومة الأهلين أخذت إيطاليا توجه سفنها الحربية لضرب المدن الساحلية العثمانية ومن جملتها بيروت ، عندها أدركت الدولة العثمانية عجزها ، فحلت مجلس المبعوثان في ٢٥ كانون الثاني ١٩١٢ تمهيداً لعقد الصلح . وفي أيار قامت إيطاليا باحتلال جزر إيجه كي ترغب العثمانيين على سحب قواتهم من طرابلس . وبالفعل قامت الدولة في ١٧ تشرين الأول ١٩١٢ بعقد الصلح مع إيطاليا ، الذي منحت بموجبه طرابلس الغرب وبرقة استقلالها حتى لا تضطر إلى الاعتراف بالاستيلاء الإيطالي عليهما ، ثم قامت بسحب ضباطها ومنهم مصطفى كمال .

وقد استاء العرب كثيراً من عجز الدولة ، واعتبروا اتفاقها مع إيطاليا خيانة لهم ، خاصة وأن الحكومة العثمانية كانت قد

سحبت القسم الأكبر من قواتها في طرابلس لتحارب أهل اليمن قبل الغزو الإيطالي ، رغم تحذيرات نواب طرابلس وبرقة من المطامع الإيطالية .

ويرجح أن الانسحاب العثماني السريع من طرابلس جاء تحت ضغط شارع الأحداث في جبهة البلقان . ففي ٨ تشرين الأول أعلنت دول البلقان الأربع (بلغاريا واليونان والصرب والجبل الأسود) الحرب على الدولة العثمانية أحرز المهاجمون انتصاراً كاسحاً في فترة وجيزة وبلغت جيوشهم ضواحي استانبول واستولوا على سالونيك وحاصروا أدرنة ، فاضطرت حكومة كامل باشا إلى توقيع الهدنة في ٣ كانون الأول ١٩١٢ خوفاً من سقوط العاصمة ذاتها .

ولكن ظهر في نهاية الحروب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣) اتجاه جديد بعيد عن الفكرة الإسلامية وعن الجامعة العثمانية ، وهذا الاتجاه هو الحركة الطورانية . فلقد كان استرجاع الأتراك بقيادة أنور باشا ، لمدينة أدرنة من اليونانيين في تموز ١٩١٣ أن أثار ذكريات الانتصارات التركية القديمة ومجد الأتراك . وارتفعت بالذات مكانة أنور باشا الذي كان يمثل بعث العسكرية التركية - والذي أصبح بطلاً وطنياً بعد انتصاره . وكان أنور متأثراً إلى حد بعيد بالمدرسة العسكرية الألمانية ، وكان رفاقه يؤمنون باعتماد اتجاهات ثلاث في وقت واحد لخدمة الإمبراطورية : حركة الجامعة الإسلامية لكسب

العرب والأكراد غير المسلمين بصفة عامة . وحركة الجامعة العثمانية لكسب العناصر غير الإسلامية في الدولة ، والحركة الطورانية لكسب التتر الواقعيين تحت الحكم العسكري والذين كانوا يعطفون على إخوانهم في الجنس (الأتراك العثمانيين) في محنتهم . ولم يكن بد من أن ينتهي الأمر بانتصار تيار واحد من هذه التيارات الثلاثة . أما الجامعة العثمانية فقد تخلوا عنها بعد ثورة عام ١٩٠٨ بقليل ، حين تجددت الإضطرابات القومية في البلقان وأرمينيا . ثم جاءت الحرب العالمية الأولى فأظهرت إفلاس الفكرة الإسلامية حين وقف العرب ضد الترك وحالفوا الإنكليز . وكان الاتجاه الوحيد الذي بقي هو الحركة الطورانية وهو الاتجاه الذي خرجت منه القومية التركية الحديثة والجمهورية التركية المعاصرة .

وقد لعب أنور باشا دوراً كبيراً في الحركة الطورانية ، فهي دعوة إلى الوطنية المتطرفة الداعية إلى تفوق قومية معينة على غيرها من القوميات ، وفي حقها على السيادة على غيرها . والحركة الطورانية اتجه لإحياء أمجاد الأتراك الأوائل وربط المحدثين بتراثهم الحضاري القديم وتخليص الفكر التركي وآدابه من المؤثرات الفارسية والعربية وبالنسبة لهذا الاتجاه الأخير تأسست في عام ١٩١٣ الأكاديمية التركية . وهذا الاتجاه أيضاً هو الذي انتهى إلى ترجمة القرآن الكريم إلى التركية فيما بعد . ويمكننا على أية حال حصر اتجاهات

الحركة الطورانية في الخطوط الثلاثة الآتية :

- ١ - تخليص التراث التركي الفكري من المؤثرات الفارسية العربية .
- ٢ - خلق صلة قوية دائمة بين أترك الإمبراطورية العثمانية والأترك خارج الإمبراطورية .
- ٣ - تفوق العنصر التركي وسيادته في الدولة العثمانية .

في خضم هذه الأحداث ما إن ترمى إلى مسامع مصطفى كمال ما حلَّ بسالونيك على يد اليونان حتى راح يتتبع بلهفة أخبار والدته وشقيقته إلى أن عثر عليهما في إحدى معسكرات اللاجئين وهما بحالة يرثى لها من الإعياء والجوع والبرد ، فنقلهما فوراً إلى غرفة استأجرها في إستانبول وزودهما ببعض النقود الكافية . ثم توجه إلى وزارة الحربية حيث قدّم نفسه إلى القيادة العليا فعين على الفور رئيساً لأركان حرب القليلق المرابط في شبه جزيرة « غاليبولي » المواجهة لمضيق الدردنيل .

في هذه السنوات القليلة فقدت الدولة العثمانية جميع ولاياتها في أوروبا (ما عدا ترافيا الشرقية) . وفضلاً عن هذه الخسارة في البلاد كانت موارد الخزينة التركية تنوء بإعباء النفقات العسكرية .

كان مصطفى كمال يراقب ويشارك في وقف حالة

التدهور للدولة . غير أن الأحداث كانت أكبر من قدراته ورفاقه على المواجهة . فضلاً عن أن أتاتورك لم يكن له رأي حاسم في اتخاذ القرار السياسي الذي ظلّ حكراً على حفنة من الضباط وعلى رأسهم أنور باشا . وجاءت الحرب العالمية الأولى لتزيد من سوء الأوضاع ولتضع مصير الدولة في المجهول .

الفصل الثالث

دور مصطفى كمال في الحرب العالمية الأولى

بعد أن حرّر أنور باشا « أدرنة » من يد اليونانيين وبمشاركة مصطفى كمال ، رجع الأول إلى الأستانة ليمارس فيها حكماً دكتاتورياً بالإشتراك مع جمال وطلعت . ولكي يتفرد بالجيش وساطة كان على أنور أن يتخلص ممن هم أرفع منه رتبة . فقد عمد إلى اغتيال « محمود شوكت باشا » قائد الجيش المقدوني الثاني والثالث ورئيس الوزراء .

لم يحاول أنور ورفاقه وضع خطة مستقلة في سياستهم بما يكفل لهم النهوض بالدولة ، بل أدخلوا البلاد في لعبة الصراع بين الدول الأوروبية . فقد استقدم أنور عدداً كبيراً من الضباط الألمان ليعهد إليهم بإعادة تنظيم الجيش التركي وتدريبه . ثم راح يشتري من ألمانيا السلاح ويحول الدولة إلى ترسانة عسكرية .

ارتاب مصطفى كمال بتصرفات أنور المثيرة للدهشة وسياسته التحالفية مع ألمانيا من أجل خوض غمار حرب مع الدول الأوروبية . لذلك شعر بضرورة وضع حد سريع لسياسة

المقاومة التي يقودها أنور . أخذ مصطفى كمال يتصل بالسياسيين المعارضين للحكم وبعض الضباط الشباب شارحاً لهم مدى خطورة سياسة أنور وما ستجره على البلاد من كوارث هي بغنى عنها . وتمادى مصطفى كمال في معارضته حتى قرّر أن يسمع وجهة نظره إلى كبار الضباط ، وأخيراً عزم على تبليغها إلى أنور نفسه ، إلا أن هذا الأخير رفض مقابلاته . وحسب بعض المصادر أن مصطفى كمال ترك رسالة شديدة اللهجة ضمنها وجهة نظره . حيث لم يكن أمام أنور إلا خيار التخلص من مصطفى كمال لأن البلاد على أبواب حرب وتتطلب وحدة الموقف ووحدة القرار وبخاصة في أوساط كبار الضباط . لذلك قرر تعيينه ملحقاً عسكرياً في بلغاريا .

من جهة أخرى ، أثار التغلغل الألماني في الدولة العثمانية القلق والاهتمام لدى الدول العظمى التي كانت تعنى بالمسألة الشرقية ومن بين جميع الخطط التي وضعتها ألمانيا لتعزيز التغلغل الإقتصادي ، كان بناء الخط الحديدي الذي ربط بلاد الأناضول ببغداد ، من أهم العوامل التي أقلقّت خواطر معظم الدول الأوروبية . وكان من نتائج هذا القلق أنها وفقت بين المصالح المتضاربة بين الدول العظمى وجمعت بينها ما يجمعه « زواج المصلحة » . فراحت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا تعمل على حل مشكلة المصالح المتضاربة والمنافسات العنيفة عن طريق التحالف هنا ، وعن طريق

الإتفاق الموقت هناك . في الواقع لم تحظ وجهة نظر مصطفى كمال المعارضة للحرب والتحالف مع ألمانيا بأكثرية القيادات الفاعلة في الدولة العثمانية بل كانت سياسة أنور تحتضن أغلبية هذه القيادات . فقد أخذت الحكومة التركية بما قاله توفيق باشا ، السفير التركي في لندن (لديدس بك) من أنه « إذا ربح الحلفاء الحرب ، فإن تركيا ستجزأ فتكون سوريا حصّة فرنسا ، وأرمينيا حصّة روسيا ، والخليج العربي والأراضي المحيطة به ناحية البر حصّة بريطانيا . وأما من جهة ثانية ، فإن ربحت ألمانيا وحلفاؤها الحرب فإنها من المرجح أن تبقى لنا ما هو لنا الآن . وواضح أن واجبنا هو أن نلقي بثقلنا في الكفة الألمانية ضد الحلفاء » .

أما خلاصة الدوافع التي حدث بالإتحاديين إلى عقد تحالف مع ألمانيا إلى الدخول في الحرب ، فقد عبر عنها جمال باشا في مذكراته إذ قال :

« ومما لا ريب فيه أن أملنا الأوحد كان تحرير أنفسنا عن طريق الحرب العالمية من كل القيود والإمتهانات التي طالما هدمت استقلالنا وجعلته إسماء بلا مسمى ، لنعيش في المستقبل أحراراً مستقلين كسائر الشعوب الحرة المستقلة ، فندخل في بلادنا وبمحض إرادتنا الإصلاحات التي تحتم المقتضيات المحلية إدخالها . وكما أن الفرض الأسمى الذي كنا نرمي إليه إنما هو أن نلغي الإمتيازات ونقذف بنظام لبنان

الأساسي من أساسه ، كذلك كنا نريد بمسألة الإصلاحات الأرمنية أن نتخلص من الإتفاقية التي حملنا ضغط روسيا على إبرامها . إننا إنما خضنا غمار الحرب أملاً في أن نحيا في المستقبل حياة حرة مستقلة خليقة بشعب أبي » .

وليس من شك في صدق وطنية أنور ورفاقه وشدة غيرتهم على رفع شأن بلادهم ووضعها في مصاف الدول الأوروبية الراقية . وقد بذل قادة الإتحاد والترقي جهوداً مخلصة للخروج من سلاسل القيود التي كانت تكبل البلاد ، فتباحثوا مع الدول الكبرى لوضع علاقاتها معهم على أساس إتفاقيات محددة ، وأوفدوا حقي باشا الصدر الأعظم الأسبق إلى لندن في النصف الأول من سنة ١٩١٣ لتحديد مناطق النفوذ البريطانية في خليج البصرة . وأثناء مباحثات لندن عرض الأتراك على الحكومة البريطانية عقد حلف دفاعي بين الدولتين أو أن يتاح لهم الدخول في الحلف الثلاثي المعقود بين بريطانيا وروسيا وفرنسا ، ولكن السير إدوارد غراي وزير الخارجية البريطانية اعتذر عن قبول العرض في مذكرة مؤرخة في ٢ تموز ١٩١٣ . وكان من رأي السفير البريطاني في استانبول أن حلفاً كهذا سيؤدي إلى « توحيد أوروبا ضدنا وسيكون مصدر ضعف وخطر لنا ولتركيا » .

وفي ١٤ تموز ١٩١٤ قام جمال باشا بزيارة رسمية لفرنسا وعرض على الحكومة الفرنسية عقد تحالف معها ومع

بريطانيا مشروطاً أن تضمن الدولتان أراضي تركيا من مطامع الروس . ولكن هذا العرض قوبل بالاعتذار بينما كانت نيران الحرب توشك أن تشتعل .

وكان من رأي جمال باشا أن روسيا هي « العدو الوراثية للإمبراطورية العثمانية ، وأقصى ما تطمح إليه هو الإستيلاء على الأستانة ومن المستحيل حملها على العدول عن هذه الأمنية ، ولم تبق للنمسا وإيطاليا مطامع أخرى بعد أن أوقعنا بنا كل ما استطاعنا من الأذى ، أما ألمانيا فهي الدولة الوحيدة التي ترغب في رؤية تركيا عزيزة الجانب ، إذ أن تركيا تشكل كسراً للطوق الحديدي الذي يحاول أعداء ألمانيا تطويقها به . وقد عرضت علينا تحالفاً على أساس المساواة في الحقوق » .

ورأى قادة الدولة العثمانية في ذلك العرض القائم على أساس التساوي بين ند وند ، فرصة بارزة لا بد من اعتناقها .

في الثاني من شهر آب ١٩١٤ نشبت الحرب بين ألمانيا ودول الحلفاء ودارت معارك طاحنة على الجبهتين الشرقية والغربية في أوروبا ، وبسبب تلك المعارك لم يستطع الإتحاديون الأتراك البقاء على الحياد أكثر من ثلاثة أشهر فقط . فقد كانت هناك معارضة من قِبل المعتدلين ، المتأثرين بوجهة نظر مصطفى كمال ، داخل الوزارة حتى اللحظات الأخيرة ، وكان جمال باشا نفسه في بادئ الأمر من المعارضين للتحالف العسكري مع ألمانيا بدليل أنه لم يُحط

علماً بمعاهدة التحالف إلا بعد توقيعها . وقد شجعت الانتصارات التي أحرزها الألمان ضد الفرنسيين والإنكليز والبلجيك في الميدان الغربي وضد الروس في الميدان الشرقي ، أولئك المقتنعين بتفوق ألمانيا العسكري على أعدائها وفي طليعتها أنور باشا الذي أرغم السلطان محمد رشاد على توقيع معاهدة تحالف مع ألمانيا .

وفيما كان مصطفى كمال في حالة من الثورة والقلق على مصير بلاده بسبب سياسة أنور باشا ، وجد أن نشوب الحرب أصبحت أمراً واقعاً يتطلب منه إتخاذ مواقف تتناسب والظرف القائم ؛ ذلك أن بلاده في وسط المعركة ومن واجبه أن ينتقل إلى الخطوة الأمامية منها للإفادة من خبرته العسكرية . فقد أخذ يرسل إلى قيادته في الأستانة البرقية تلو البرقية من أجل الموافقة على استدعائه من بلغاريا للحاق بالجبهة .

ولما شعر مصطفى كمال برد سلبي على مطالبه قرر التمرد على سياسة الدولة وبمغادرة العاصمة البلغارية من دون إذن ليتطوع في القتال . وفيما هو يحزم حقايبه تلقى أمراً باستدعائه إلى العاصمة العثمانية .

رغم معمة الحرب ومصير الدولة العثمانية الذي هو في مهب الريح ، فإن أنور باشا لم ينسَ لمصطفى كمال معارضته لسياسته . لذلك لم يسمح له بتبوء مركز عسكري مرموق في جبهات القتال ، مع أنه من أمهر الضباط العثمانيين علماً

ومعرفة بالعلوم العسكرية . فقد رفض أنور قرار القائد الألماني « فون ساندرز » بإسناد قيادة القطاع الجنوبي في شبه جزيرة غاليبولي إلى مصطفى كمال ؛ بل أجرى تنحيته وأسند إليه قيادة الفرقة التاسعة عشرة الاحتياطية في « مايدوس » .

جدارة مصطفى في معركة الدردنيل :

كانت روسيا تملك قوات من الرجال لا حصر لها ، لكن تنقصها المعدات الميكانيكية لمواصلة حربٍ حديثة ، فما حلَّ خريف سنة ١٩١٤ حتى كانت قد استنفدت احتياطياتها من الذخائر ، إذ لم تكن في مقدورها أن تسد سوى ثلث مطلوبها اليومي من الذخائر مما تنتجه مصانعها .

وفي الثاني من كانون الثاني ١٩١٥ تسلّم القائد البريطاني كتشنر استغاثة من الفرندوق نقولا تستحثه إلى مد يد المعونة إليه ، لتخفيف الضغط عن جبهة القفقاز . ففر الرأي على إنفاذ حملة إلى الدردنيل . ذلك أن روسيا قد تُكره بإقفال ذلك المضيق على إلقاء السلاح لنقص التموين والعتاد ، أما إذا فتح هذا الطريق المائي ، فإنه يصبح بالمستطاع ، لا تدفق القنابل والمدافع عليها في جميع فصول السنة فقط ، بل يصبح في المقدور أيضاً وقف شيوع روح القعوس فيها ، وتدعيم قوتها المعنوية ، وتحسين خططها الحربية ، كما جاءت إعتبارات أخرى ، ليست بأقل من هذه أهمية وقبولاً ، لتأييد فكرة إنفاذ الحملة . فإن رسو أسطول بريطاني أمام القسطنطينية

كان يشطر الجيش التركي شطرين ، ويفتح طريقاً إلى نهر الطونة ، ويجعل في متناول الحلفاء المحاصيل الوفيرة من الحنطة التي تنتجها أقاليم روسيا الجنوبية . فكان أول تحويل للجهد الحربي والبحري أثناء الحرب وأدعى إلى التعجيل به هو تجريد هذه الحملة إلى الدردنيل .

حشد الإنكليز للهجوم على الدردنيل جيشاً قوامه ثمانون ألف مقاتل عدا الأسطول الجرار المعد للإشتراك في القتال . غير أن محاولة أولى لاقتحام مضيق الدردنيل من قبل الأسطول البريطاني قد أفلست في ١٨ آذار ١٩١٥ بسبب انفجار حقل خفي من الألغام .

وفي الحال تجلت للجميع الصعاب العديدة التي أخذت الحملة تواجهها . فإن شبه الجزيرة العارية من الأشجار ، تنحدر أرضها بالتدرج نحو الشاطئ ، فتتهيء بذلك في كل فج من فجائها مكاناً صالحاً كل الصلاحية للدفاع عنها . فضلاً عن أنها كانت تجابه كل ضرب من ضروب العوائق استطاع الذكاء الألماني والدأب التركي أن يقيماها . ومع هذا أمكن إنزال جنود الحملة تحت نار حاصدة في نقط قليلة بطرف شبه الجزيرة الجنوبي في ٢٥ نيسان سنة ١٩١٥ ، وبذلك عُرِضت خيرة الفرق التركية شهوراً عديدة لمجهود متواصل مضمن للدفاع عن مراكزها . ولاح النصر خلال فترة قصيرة للبريطانيين بعد أن وصلتهم إمدادات كبيرة في ٦ آب استولى

الجنود البريطانيون على مكانٍ جديدٍ للنزول في خليج سوفلا .
وقد أخذ الأتراك هناك على غرة . لكن الفرصة أفلتت من يد
القائد الإنكليزي ستيفورد لتحقيق النصر . إذ فاجأه مصطفى
كمال بعددٍ كافٍ من الرجال بعد أن جمعهم وطار على جناح
السرعة إلى النقطة الحيوية ، وأنقذ بذلك الموقف .

عندها رأت الحكومة البريطانية سحب قواتها من شبه
الجزيرة بعد أن فقدت الرجاء في نجاح مغامرتها . وتمَّ سحب
هذه القوات في (١٨ كانون الأول ١٩١٥ - ٨ كانون الثاني
١٩١٦) . وقد كلفت مغامرة الدردنيل ١٢٠ ألفاً من القتلى
والجرحى البريطانيين . وأخفق الإنكليز في تحقيق هدفهم
الكبير ، وهو شق طريق مائي في جنوب أوروبا إلى روسيا لكي
تواصل مقاومتها للألمان والأتراك ، بعد هذا النصر الذي حققه
مصطفى كمال عاد إلى العاصمة مع جنوده فاستقبلته صحفها
بعناوين ضخمة مطلقة عليه « بطل الدردنيل ومنقذ العاصمة » .

مصطفى كمال في جبهة بلاد الشام :

وفيما مضى مصطفى كمال يعزز خطوط دفاعاته لصد
الهجوم الروسي المنتظر في الربيع ، إذ اندلعت الثورة البلشفية
بقيادة لينين عام ١٩١٧ مما اضطرَّ القيصر لسحب الجنود
الروس من جبهة القفقاس إلى العاصمة لمواجهة الثورة . فما
كان من مصطفى كمال إلا أن اغتنم الفرصة التي سادت الجبهة
وقام بعدة هجومات انتزع فيها عدة مواقع استراتيجية . في هذه

الأثناء تلقى أوامر عاجلة من العاصمة بترك جبهة القفقاس والانتقال فوراً إلى جبهة بلاد الشام وتولي قيادة الجيش السابع فيها بعد أن بدأ الإنكليز يهيئون قواتهم المرابطة في مصر لهجوم كبير على فلسطين وسوريا بقيادة الجنرال اللنبي .

تزامن تسلم مصطفى كمال قيادة الجبهة السورية بتطورات مهمة في عاصمة الخلافة العثمانية . فقد تنحى « أنور » و « جمال » و « طلعت » عن قيادة البلاد وعهد السلطان برئاسة الحكومة إلى عزت باشا . وفيما كان الطرفان الإنكليزي والعثماني يتأهبان لإستئناف القتال وردت الأنباء إلى أتاتورك من الأستانة بأن الحكومة التركية وقَّعت إتفاق هدنة مع الحلفاء في « مودروس » . وصدرت الأوامر إلى الضباط الألمان بالعودة فوراً إلى بلادهم . فقد هزمت تركيا نهائياً في الحرب وألقت سلاحها في الثلاثين من شهر تشرين أول ١٩١٨ .

وهناك في « أضنة » تسلم أتاتورك قيادة جميع القوات التركية من القائد الألماني « ليمان فون ساندرز » . وقرر متابعة القتال غير معترف بإتفاق الهدنة . غير أن برقية عاجلة من رئيس الحكومة عزت باشا حالت دون استئناف القتال . فقد أبلغه عزت باشا بأنه ينوي الإستقالة بسبب خلافه مع الباب العالي ، ولذا يطلب من مصطفى العودة فوراً إلى إستانبول لأنه بحاجة إليه .

الفصل الرابع

إنحلال الدولة العثمانية في مؤتمر الصلح

انتهت الحرب عندما أعلنت الهدنة ، ولكن توقيعها لم يعقبه عقد تسويات الصلح مباشرة ؛ فقد مر شهران بين وقف القتال وبين الاجتماعات المبدئية لعقد مؤتمر الصلح . فقد حرص القائمون على المؤتمر على جمع المعلومات التاريخية والجغرافية والبشرية والاقتصادية لذلك كلفت لجان علمية وفنية بإعدادها . وشرع عدد من الخبراء يعملون عدة شهور في جمع المعلومات والحقائق التي يحتاج إليها المؤتمر .

اتخذ الحلفاء من باريس مقراً للمؤتمر إعترافاً منهم بالدور الخطير الذي لعبته فرنسا أثناء الحرب ، وما صادفته من أهوال وكوارث . دُعي مؤتمر الصلح إلى الإلتزام في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ . وكان جمعاً حافلاً لا مثيل له في التاريخ . وارتقب العالم من الساسة الذين كانت الحرب قد أوهنت قواهم أن يعالجوا الأمور بأسمى ما تصل إليه حكمتهم . لكن في الواقع فإن مؤتمر الصلح لم يعقد للمفاوضة في شروط الصلح مع الأعداء بل لإملاء الشروط عليهم ، وهي الشروط التي اتفق عليها في غيابهم . إذ لم يكن من حق الدول

المنهزمة أو الدول التي وقفت على الحياد أن ترسل من يمثلها في المؤتمر عند وضع شروط الصلح .

وقد أدى حرمان الدول المغلوبة والدول المحايدة وروسيا من الاشتراك في أعمال المؤتمر ، إلى الانتقاص من صفته الدولية ، وجعله عقاب وانتقام ، وقد غلبت هذه الصفة على أعمال المؤتمر عقب الحرب مباشرة ، وكانت مصدراً للمشكلات التي نشأت في العالم بين الحربين العالميتين الأولى والثانية . (١٩١٨ - ١٩٣٩) .

موقف ألتاتورك من معاهدة سيفر (١٠ آب ١٩٢٠) :

كانت معاهدة « سيفر » مع تركيا آخر معاهدات الصلح التي أملاها الحلفاء في باريس على الدول المنهزمة ، وهي المعاهدة الوحيدة التي كان لها صدى سريع ، فقد انتفض الأتراك من كبوتهم ، وشارت حميتهم القومية ، وبدأت مقاومتهم للشروط المجحفة التي فرضت عليهم واضطر الحلفاء إلى تعديل معاهدتهم القديمة بعقد معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ .

وقد تأخر عقد معاهدة سيفر إلى شهر آب ١٩٢٠ بسبب ما ثار من الخلافات بين فرنسا وبريطانيا من جهة ، وبين إيطاليا واليونان من جهة أخرى على تقسيم التركة العثمانية ، أضف إلى ذلك ما حدث في تركيا من قيام حكومتين : إحداهما الحكومة الثائرة على المعاهدة في أنقرة بالأناضول برئاسة

مصطفى كمال وثانيتها حكومة السلطان محمد وحيد الدين في القسطنطينية ، وهي الحكومة التي وقعت المعاهدة ورضخت لشروطها .

ولقد طالت المباحثات بين الدول - وعلى الأخص بين بريطانيا وفرنسا وروسيا طيلة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حول تلك المسألة القديمة التي أطلقوا عليها اسم المسألة الشرقية ، وعندما انضمت تركيا إلى ألمانيا بدأ الحلفاء يفاض بعضهم بعضاً في تقسيم تلك التركة العثمانية . فتمت عدة اتفاقيات خلال الحرب ، دلت على مدى أطماع دول الحلفاء في ذلك الميراث وعزمها على تقسيمه فيما بينها . ولأول مرة في التاريخ تقبل بريطانيا - بالذات - قبل الإنقلاب البلشفي أن تستولي روسيا على القسطنطينية وعلى القسم الأوروبي من تركيا وبعض الجزر في بحر إيجه ، وجميع الجزر في بحر مرمرية ، وعلى الساحل الآسيوي من البسفور ، أما بريطانيا وفرنسا فقد كانت أنظارهما موجهة نحو الشرق الأوسط . فقد طمحت بريطانيا بالإستيلاء على جنوب العراق الذي يضم العاصمة بغداد ، وعلى ساحل فلسطين الذي يضم ميناء حيفا وعكا . وتطلعت فرنسا إلى ساحل سوريا (لبنان الحالي) وولاية أطنة .

أما إيطاليا فقد كانت تطمع في الإستيلاء على جزر الدوديكانيز في بحر إيجه وعلى مساحة من الأرض في جنوب غربي آسيا الصغرى تمتد من أضاليا إلى أزمير .

ومهما يكن من أمر تلك الأطماع الدولية في ميراث الدولة العثمانية ، فقد رأى الحلفاء في النهاية إنهاء المناقشة بتلك المعاهدة العقيمة - كما وصفها المؤرخون - التي لم نترك لتركيا إلا منطقة جبلية صغيرة في الأناضول حول أنقرة ، وركناً صغيراً من الأرض الأوروبية خلف القسطنطينية .

وقد تنازلت تركيا بموجب معاهدة سيفر عن سيادتها على الشعوب غير التركية التي كانت تحكمها ، واعترفت بالدول الجديدة التي نشأت عن الحرب في مصر والسودان وقبرص وبحر إيجه وبالحمية الفرنسية على المغرب وتونس وتنازلت عن كل حقوقها في بلاد العرب وسوريا وفلسطين والعراق في المؤتمر الذي عقده الحلفاء في سان ريمو بإيطاليا في ٥ أيار ١٩٢٠ ، تقرر وضع العراق وفلسطين تحت الإنتداب البريطاني مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، ووضع سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي . ووافقت على أن تستولي اليونان على بعض الجزر التركية في بحر إيجه ، وعلى جانب من تراقيا الشرقية ، وأن تحكم اليونان - مؤقتاً - إزمير والمنطقة الجنوبية الغربية في آسيا الصغرى لمدة خمس سنوات ، يجري بعدها استفتاء السكان لتقرير مصيرهم .

وتتولى إيطاليا بموجب تلك المعاهدة السيادة على جزيرة رودس ، وجزر الدوديكانيز ، ولو أنها وعدت بإعادتها فيما بعد إلى اليونان . واعترفت تركيا بالإستقلال الذاتي لكردستان

تمهيداً لمنحها الإستقلال التام ، وأقرت بأن أرمينيا « دولة حرة مستقلة » تشتمل على منطقة أرضروم وطرابزون وفان ويتلبس .

وتقرر في المعاهدة إنشاء حكم دولي خاص لمضيقي البسفور والدردنيل فلا يجوز حصارهما ولا إدخالهما ضمن منطقة حرب إلا تنفيذاً لقرار من مجلس عصبة الأمم . وتركت القسطنطينية للسلطان .

وقد فرض على تركيا أيضاً إجراءات تأديبية كتعويض عما أصاب الرعايا غير الترك من الخسارة أثناء الحرب وأن تدفع نفقات جيوش الاحتلال بعد الشروع في تنفيذ المعاهدة وتحديد قواتها بما لا يزيد عن خمسين ألف مقاتل ، ويلغى الأسطول التركي ما عدا بعض سفن لمراقبة المصايد وما يشابه ذلك من الأغراض السلمية ، وأن تسيطر الدول المتحالفة على الموانئ والطرق المائية والخطوط الحديدية .

وفي نفس اليوم التي وقعت فيه المعاهدة ، ثم اتفاق ثلاثي بين المندوبين الإنكليز والفرنسيين والإيطاليين على منح كل من فرنسا وإيطاليا منطقتي نفوذ في الأناضول . وتمتد منطقة النفوذ الفرنسي إلى شمال سوريا ، وتمتد المنطقة الإيطالية جنوب وشرق إزمير .

اضطر المندوبون الأتراك إلى توقيع تلك المعاهدة في ١٠ آب سنة ١٩٢٠ ، وأصبح السلطان العثماني « محمد وحيد الدين » دمية في أيدي السلطات البريطانية ، الذي كان أسطولها راسياً في مياه القسطنطينية . ولكن الشعب التركي لم

يستكن إلى ما فرضه عليه الحلفاء وعز عليه أن يرى اليونانيين يستقرون في منطقة إزمير وتراقيا وجزر الأرخبيل ولا يكتفون بذلك بل يهاجمون الحدود التركية في أوائل كانون الثاني ١٩٢١ بقصد احتلال (اسكى شهر) ، إلا أن الأتراك - وقد قيض الله لهم بطلهم مصطفى كمال - تصدوا للقوات اليونانية في حرب شرسة .

أتاتورك يبعث الوعي القومي في الأناضول :

قبل الولوج في خبايا الحرب التي قادها مصطفى كمال ضد الغزو اليوناني لا بد أولاً من أن نتلمس الدوافع التي حذت بالحلفاء لإعطاء الضوء الأخضر لليونان لتملك بعض المناطق التركية . كان فينيزيلوس الكرיתי المولد، ورئيس وزراء اليونان، أحد الشخصيات التي لمع اسمها في مؤتمر الصلح في باريس . وقلائل هم الساسة الذين بزوه في تلك الحقبة في التغلب على عوائق كأداء كالتى واجهته ، سواء بصفته قائداً للمقاتلين الكريتين غير النظاميين بين تلال وطنه في أواخر القرن الماضي ، أو المحرك الأكبر لعصبة البلقان سنة ١٩١٢ ، أو المدافع عن سياسة تحالف بلاده مع دول الحلفاء في الحرب العظمى ، والحاض عليها حينما كان البلاط الملكي والرأي العام اليونانيان يعارضانه ، وكان نفوذهما في غير جانبه . وكانت نظرتة رحيبة الأفاق ، وبلاغته وسحر حديثه ولطفه تجذب إليه القلوب ، ودهاؤه ومكره وجراته وروح المغامرة

التي تملك نفسها تعينه على تحقيق مطامعه .

كان (فينيزيلوس) واثقاً من مبدأ الحرب العظمى أن الحلفاء سيكسبونها ، وأن مصلحة اليونان الحققة هي في مناصرة قضيتهم . صحيح أن الكتائب اليونانية لم تحارب سنة ١٩١٥ جنباً إلى جنب مع الكتائب البريطانية في حملة الدردنيل ، ولم تخف سنة ١٩١٦ لإسعاف الجيش الصربي قبل أن يقضي عليه الجيش النمساوي القضاء المبرم في تلال البانيا . ولكن ذلك لم يكن نتيجة خطأ ارتكبه هو .

وإذا كان الأسطول الفرنسي قد تمكن من إقصاء قسطنطين ملك اليونان عن عرشه في حزيران ١٩١٧ ، وبذلك أمكن لليونان أن تحشد ربع مليون من الجند ، وتشارك بنصيب في انتصار الحلفاء النهائي على البلغاريين ، فإن أكبر الفضل في ذلك ليعود إلى فينيزيلوس الذين اقترح إنزال حملة للحلفاء في اليونان ، ونزل بقلب جسور معها في سالونيك ، وأقام بها في آب سنة ١٩١٦ حكومة يونانية موالية للحلفاء ، وجند جيشاً موالياً لهم ، بينما كان الملك ووزراؤه ضالعين في عناد وإصرار مع الألمان . فلهذه الخدمات الجليلة ، جاء فينيزيلوس إلى مؤتمر الصلح وهو يشعر بأن له حقاً في أن ينتظر من الحلفاء مكافأة سخية ثمينة على هذه الخدمات لقضيتهم .

وكان من بين القواعد السياسية التي استرشد بها الحلفاء يومئذ ، أن يعدوا أرضاً يونانية كل ما يمت بصله لليونان في

تركية أوروبا ، سواء من جهة اللغة أو الجنس ، وأن يضموها على هذا الأساس إلى بلاد اليونان . ولذا لم يجد الحلفاء صعوبة في أن يضموا إلى اليونان تساليا ومقدونيا وتراقية الشرقية ، غير أنه وجدت نواة لمشكلة مستعصية ، حينما اقترح عليهم ضم آسيا الصغرى حيث انتشر في مدن ساحلها وفوق هضابها زهاء مليون من التجار ورجال المال والمصارف والبحارة وأصحاب الدكاكين وعمالها وزراع التبغ والكروم والأرز وصناع الطنافس ، كانوا ينتمون جميعاً إلى الأمة اليونانية ، وأثار حرج مركزهم فيها قلقاً شديداً في نفوس اليونانيين .

فقد كانت سلطة تركيا لا تزال مبسطة فوق الأناضول بعد الحرب ، ومع أن القوات البريطانية انتزعت من الأتراك سوريا وفلسطين والعراق خلال الحرب ، فإن كراهيتهم للمسيحيين المقيمين في آسيا الصغرى - التي هي تركيا الحقيقية - ومقتهم إياهم بلغا درجة كبيرة . أضف إلى هذا أن الترك كانوا مسلحين وكانوا قد زهقوا أرواح زهاء مليون أرمني في غضون الحرب العالمية الأولى .

وإذ كان التوقع أن يكون اليونانيون هم الضحايا التاليين ، فقد نال فينيزيلوس إذناً من رئيسي وزارتي بريطانيا وفرنسا بإزالة قوات يونانية في أزمير كما أنه خشي أيضاً أن تقع تلك المدينة في قبضة الإيطاليين الذين كانوا يرمقونها بأعين طامعة إذا هو لم يبادر باحتلالها . وأمل أن يجد فيها اليونانيين

القاطنون بداخلية آسيا الصغرى ملاذاً مأموناً ، إذا صحت
هواجسه وتفاقم الخطر عليهم .

بعد أربعة أيام من نزول اليونان في أزمير ألقت سفينة
الشحن بانديراما مراساتها في يوم جوّه سيء تجاه سمسون
الميناء الوحيد المهم بين البسفور وطرابزون ، وخرجت العنادل
لإنزال الركاب إلى رصيف خشبي طويل متداع نبئت فوقه
الأعشاب فكان أشبه بالإمبراطورية المهزومة التي ترفع
البانديراما علمها . قفز إلى الرصيف مصطفى كمال الذي عين
مفتشاً عاماً للجيش العثماني التاسع ، وكان قد أملى شروط
تعيينه وجعلها غامضة بحيث تفسر بأنه للأناضول بأسره ، ولكنه
كان شيئاً أعظم من ذلك .

إن الحرب ، كالمذبح ، لا تتطلب ضحايا فحسب بل
تجعلهم مجهولين أيضاً . برزت من عناوين الصحف أسماء
ولكن كانت بلا أوجه ، وصنعت تماثيل من شمع للمتاحف
وتماثيل حجرية للميادين ولكنها لم تفتن سوى القليلين .

قام مصطفى كمال ، كما أشرنا ، بدور مهم في الحرب
المجهولة . كان القائد العثماني الذي لم يغلب بل قاوم حتى
النهاية ، والشخصية الرئيسية في الدفاع البطولي عن
غاليبولي ، فجلب الحمد للجندي التركي العادي . أما في
الجبهة السورية فقد حال دون تحول هزيمة الجيش التركي
على يد الجنرال اللنبي إلى هزيمة منكرة .

لكنه الآن إذ وقف يدرس سمسون بعد الحرب ، ويتبادل التحية مع الضباط الذين جاءوا للترحيب به ، كان رجلاً قد بدأ يبرز بأهداف محددة خاصة يريد تحقيقها . كان عليه أولاً أن يكسب ولاء أعيان الأناضول ، وأن يسيطر على كل شبكة البرق المهمة . سيدعي أنه يدافع عن الحكومة الشرعية العاجزة عن الدفاع عن نفسها كي يعزز القومية التركية كقوة دافعة تطرد اليونان . وحين يزداد دكتاتوريه سيسيطر على البلد ما دام حياً ، ولكنه سيكون ديكتاتوراً من نوع غير عادي . سيقبل بالحاجة إلى المعارضة ، ويترك وراءه هيبة دائمة . من قبره سيقود ، كرئيس فخري ، الجيل التالي .

أمضى مصطفى كمال ست عشرة سنة شاقة في الاعداد ، كجندي ، لملحمة بدأت من الميناء المتداعي ، لملحمة مقاومين للمنتصرين في الحرب ، ولليونان الذين دخلوها متأخرين ، ولآخر سلطان وآخر خليفة ، وفوق كل شيء مقاومة ضد الماضي .

تركت السنوات التي أمضاها مصطفى كمال في الجندية طابعها في جسمه ، فجعلته خشناً وصلباً . كانت عيناه تشعان وهو يتكلم عن الأتراك ، كما يفعل غالباً ، وكانت جملته « لا شيء أفضل من أن يكون المرء تركياً » تصلح للنقش في الانصاب التذكارية . عبد تركيا ، وكانت تركيا نفسه .

لم تكن سمسون التي نزل فيها لمقاومة الغزو اليوناني

كأستانبول ذات الجوامع الشاهقة ، أو بيرا ذات الفنادق الرائعة التي كان يتردد عليها العثمانيون الذين يتكلمون الفرنسية والشرقيون الأوروبيون الذين كانوا يجنون المال من مرض الدولة ، تعكس سمسون التي تخدم الهضبة إهمال العثمانيين لتركيا الأساسية ، فقد كان ميناؤها تنقصه المرافق الملائمة ، ليس فيه سوى أرصفة خشبية كالرصيف الذي نزل إليه مصطفى كمال . لكن هذه المدينة كان لها ماضيها ، فقد أسسها اليونان من ميليتوس ، ثم جاءها في القرن الخامس قبل الميلاد مستوطنون من أثينا ، فأصبحت بوابة إقليم بنطس المؤلف من سهول ساحلية وراءها جبال وعرة تتخللها وديان خصبة . وحين وصلها مصطفى كمال كانت تسكن المدينة وضواحيها أقلية يونانية من الطبقة الوسطى بيوتها حجرية تتوفر فيها وسائل الترف . وقد اختار أحدها بيتاً مؤقتاً له فحكم عليه بأن يصبح في المستقبل متحفاً . ترتفع وراء سمسون هضبة الأناضول التي كانت مصدر أشد أعداء الجزر اليونانية خطراً كالفرس في أيام كورش ، ثم الأتراك . وكانت الأناضول ، بالنسبة إلى إمبراطورية بنيت على الفتح أكثر منها على الفلاحة والتجارة ، مستودع جنود . حالما عبر العثمانيون إلى البلقان ترك السلاطين مدينة يورصة ، عاصمتهم في الأناضول ، وانتقلوا إلى أدرنة ثم إلى القسطنطينية ، وبدأوا يزدرون رجال الهضبة وبعدونهم فلاحين مغفلين . لم يشركوهم في إدارة الدولة ، بل اعتمدوا على الانكشارية المجندين من أبناء المسيحيين الذين

كانوا يقدمون إلى السلطان ضريبة فيسريهم لخدمة الإسلام . ولم يكن واحد منهم تركياً . والواقع أن حكام الإمبراطورية المتأخرين ، من السلطان إلى أصغر الموظفين ، كانوا جميعاً عثمانيين ، معظمهم مستمد من البلقان ، ولفتهم ملائمة بالكلمات الدخيلة .

كان مصطفى كمال لا يكاد يعرف الأناضول ، مثله في ذلك مثل القادة العثمانيين الآخرين ، عبره مرة في طريقه إلى سوريا ، وفي مرة أخرى انسحب أمام جيش الحلفاء والعرب إلى حدوده الجنوبية شمال حلب .

كان سكان الأناضول أقوياء عنيدون مخلصين ، يؤمنون بالخرافات ، ويرتابون في السلطة ، ولا صلة لهم بالعالم الخارجي ثم إنهم واثقون تماماً من أن الرجال متفوقون على النساء ، والمسلمين على أرباب الديانات الأخرى . يفتقر الأناضوليون إلى الشعور القومي . إذا سُئل أحدهم « أتركي انت أم قروي ؟ أجاب بكلمة واحدة « مسلم » . إن الإسلام هو القوة العاطفية الوحيدة فيهم ، وتأتي بعده الأسرة الموسعة التي تقرب المداومات بين رجالها من الديمقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقرية .

من جهة أخرى لم يكن مصطفى كمال قروياً ، ولا تركياً بالمعنى الصحيح . دعاه اللورد (كتروس) ، كاتب سيرته ، « مكدونياً » ، وهو مصطلح يضم الترك واليونان والسلاف

والألبان والفلاشا سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهوداً .
أما في أيام نشأة مصطفى كمال فكان مصطلح « البلقانيين »
يقسم السكان إلى قسمين : في طرف أولئك الذين يشعرون
أنهم مرتبطون بالإمبراطورية العثمانية ، وفي الطرف الآخر
أولئك الذين يشعرون أن الإمبراطورية تقيدهم . كان والداه
عثمانيين مخلصين . الوالدة من منطقة البحيرات غربي
سالونيك على حدود ألبانيا ولكنها ادعت أن أسلافها هاجروا من
الأناضول بعد الفتوح العثمانية الأولى . وكان والدها مصطفى
كمال يود أن يعتقد أنه ينتسب إلى اليورك ، وهم قبائل رحالة
تكلم التركية ، ولا تزال تتجول في جبال طوروس التي
تكسوها أشجار الصنوبر ، وتتصف باللون الأشقر وزرقة العينين
التي ورثها مصطفى كمال عن أمه زبيدة .

مهما كانت روابط مصطفى كمال بالأناضول ضعيفة فقد
كان أول عثماني بنى سياسته على الفلاحين وعلى موطنهم
الأسبوي الوعز قال : « ما دام الفلاح ليس سيد بلده لن يكون
في تركيا تقدم حقيقي » . كون هذا الرأي قبل ست سنوات أيام
كان ملحقاً عسكرياً في بلغاريا ، فقد حدث وهو جالس في
مقهى راق من مقاهي صوفيا ان دخل فلاح وجلس إلى مائدة
بجواره ، نادى مسؤول الخدمة مرات عدة فلم يجبه أولاً ، ثم
تقدم منه وأخبره أنه يرفض خدمته ، وأخيراً جاء صاحب
المقهى وحاول طرده ، فغضب الفلاح ، واحتج قائلاً : « كيف
تجرؤ على طردي ؟ تعيش بلغاريا على عملي ، وأدافع عنها

ببندقيتي ! » وهنا تدخل شرطي فأيد الفلاح ، واضطر صاحب المقهى إلى خدمته وتقديم الكعك والشاي له .

تأثر مصطفى كمال بهذا الحادث ، واتخذ من بلغاريا مثلاً . كانت ولاية عثمانية ، ولما استقلت تحولت إلى الغرب وأعدت بناء العاصمة صوفيا على النسق الغربي . ولقد كان مصطفى كمال في اتخاذه من بلغاريا مثلاً أكثر واقعية من عبد الحميد الذي أحب بروسيا أو من الخديوي إسماعيل في مصر الذي أحب فرنسا حباً عميقاً . أنه بإعجابه بالطريقة التي اتبعتها ولاية هامشية من ولايات إمبراطوريته في تغيير سيرها قد خطا أول خطوة نفسية نحو التغيير الذي أثبتت بلغاريا أنه ممكن عملياً .

إن مصطفى كمال في تعظيمه الفلاحين لم يفكر أبداً في إعطائهم السلطة ، بل كان تعظيمه رمزياً . كان بحاجة إلى من يعتمد عليه ضد الأقلية من الأفندية فلجأ إلى الفلاحين الذين يكونون الأكثرية . ثم إنه بتقليله من شأن الأقلية الحاكمة يستطيع أن يرفع نفسه إلى السلطة على أكتاف الأكثرية . لكن حلمه بالتحول إلى الغرب كان ضد ما يريده فلاحوا الأناضول تماماً . كان الإسلام في نظرهم أهم شيء أو السلطان - الخليفة رمزاً غالباً ، بينما رأى مصطفى كمال أن الخليفة خائناً منحلاً وفي الخلافة شركاً علق به الشعب التركي في رحلته غرباً وشغله بقضية الشرق السامية . وكما رأى جان جاك

روسو أن الناس يجب أن يحرروا بالقوة كذلك اعتقد مصطفى كمال أن الأناضوليين سيحققون أنفسهم بحرمانهم كل ما هو عزيز عليهم . سيستعمل السجن والمشقة في تحويل الفلاحين إلى ما يريد أن يكونوا : أقوياء مستقلين ، يرتدون الثياب الغربية . لكنه كان بحاجة أولاً إلى إشراكهم في معاركه دون أن يخامر عقولهم أي شك . إن طلب مصطفى من الأناضوليين محاربة اليونان ، أثار فيهم بأساً شديداً أدهش العالم .

الفصل الخامس

أتاتورك ينقض معاهدة سيفر

لم يكن مصطفى كمال يحارب اليونان وحدهم في جبهة واحدة فقط بل في جهات أخرى أيضاً : ضد السلطان المستعد للتضحية بأي شيء في سبيل الإحتفاظ بسلطته المطلقة وعرشه ، ضد دول الحلفاء الذي قادوا الحرب الأولى ضد الإمبراطورية العثمانية ليهزموها وقد أقروا الغزوة اليونانية ، ضد الإيطاليين الذين احتلوا أنطاكية ورودرس ، ضد الأرمن الذين أرادوا تأسيس دولة في الأناضول الشرقي تحت رعاية الولايات المتحدة الأميركية (كما سنرى) ، وأخيراً ضد الأتراك الذين لم يفهموا نواياه أو فهموها ولكن رفضوها .

ما لبث أن اكتشف ما يريد أن يجد . . . وجد الأناضول يتحرق غضباً على الأجانب ، وخصوصاً على اليونان الذين كانوا رعايا تابعين للدولة العثمانية والآن يهددون بأن يصبحوا أسيادهم . ثم جاءت حكايات الإهانات والمذابح في أزمير المحتلة فساعدت على إشعال النار .

عقد في ٢٣ تموز المؤتمر الوطني الأول في أرضروم ،

فتعهد بالدفاع عن حقوق الأناضول الشرقي وانتخب مصطفى كمال رئيساً له . ثم عقد المؤتمر الوطني الثاني في ٤ أيلول في سيواس التي تبعد ثلاثمائة ميل إلى الغرب ، وكان أهم من المؤتمر الأول ، فانتخب مصطفى كمال رئيساً له ووقع ميثاق يقضي بمواصلة الحرب إلى أن تحرر أرض الوطن من العدو الغازي . فانضوى تحت علمه كل من دبّت في نفوسهم الحياة والحماس من الشعب التركي . وبإيعوه على الوقوف وراءه صفّاً واحداً مرصوفاً . وبالفعل كان هذا المؤتمر ضد حكومة القسطنطينية ، بيد أنه استثنى السلطان وبقي مالياً له . وفي ١٠ أيلول أرسل مصطفى كمال برقية يعلن فيها إسقاط هذه الحكومة بتهمة الخيانة ، كما أصدر ممثلو الأناضول براءة جماعية من كل أعضاء تلك الحكومة ما عدا السلطان نفسه ، وأبرق جيش الأناضول يعلن ولاءه له .

وربما فكر محمد السادس في أن من الملائم أن ينضم إلى الوطنيين . والواقع أنه ادعى فيما بعد الإشتراك في سر رحيل مصطفى كمال إلى سمسون ، وتكليفه إنقاذ الأناضول . وقد رضخ لإحتجاجات الوطنيين فعزل صهره الدامادا فريد باشا ، الصدر الأعظم ، وكان محتقراً ، وعيّن مكانه علي رضا باشا الذي كان بعض عواطفه مع مصطفى كمال . ثم أجرى انتخابات جديدة أعادت إلى القسطنطينية برلماناً سيطر عليه مؤيدو مصطفى كمال . أقرّ هذا البرلمان « الميثاق الوطني » الذي وضع في أرضروم وسيواس ، والذي نصّ على أن تكون

تركيا دولة مستقلة وأن تعطى الولايات غير التركية حق تقرير المصير . راحت لجنة الحلفاء في القسطنطينية تتخبط في تصرفاتها ، إماً لأنها أساءت تقدير مدى تمثيل البرلمان الجديد للرأي العام التركي ، أو لأنها اعتبرت الرأي العام التركي قليل الأهمية ، فأجبرت السلطان على عزل الصدر الأعظم الجديد وتعيين وزير الحربية مكانه وهو رجل يمكن الإعتماد عليه في الإذعان للحلفاء .

وفي ١٦ آذار ١٩٢٠ أُتبع البريطانيون السياسة التي طَبَّقوها على مصر في السنة السابقة فاحتلوا الأحياء التركية الصرفة في القسطنطينية واعتقلوا مائة وخمسة وعشرين من الوطنيين الأتراك ونفوهم إلى مالطا كما نفوا من قبل سعد زغلول .

كان رد الفعل للبرلمان التركي قوياً . أصدر في ١٨ آذار بالإجماع قراراً استنكر فيه اعتقال بعض أعضائه ، وعطّل نفسه . أما موته فقد حدده السلطان الذي أمر في ١١ نيسان بحله ، فكان آخر برلمان اجتمع في القسطنطينية .

أصبحت أنقرة في قلب الأناضول العاصمة الفعلية لتركيا المستقلة وقد اختارها مصطفى كمال لوقوعها على السكة الحديد التي تربط القسطنطينية بالجنوب . كان ينتظر مثل هذا الخطأ من الحلفاء ، فلم يكد يعطل البرلمان حتى أجريت إنتخابات لجمعية وطنية جديدة تجتمع في أنقرة .

اجتمعت الجمعية الوطنية الكبرى المنتخبة في ٢٣ نيسان ، ونظر أعضاؤها إلى أنفسهم كممثلين للشعب إلا أنهم ظلوا موالين للسلطان ، فقد اعتبروا إجراءاته ضد البرلمان المنتخب في القسطنطينية أنها كانت ضد إرادته وعزوها إلى تدخل الحلفاء . ولكن السلطان محمد السادس كان يفتقر إلى الحكمة في تصرفاته فاتخذ هو ، لا مصطفى كمال ، إجراءات واضحة أدت إلى القطيعة التي كان قليلون من الأناضوليين يقدمون عليها من تلقاء أنفسهم لولا ذلك .

كانت خطته الأولى إرجاع صهره إلى رئاسة الوزارة ، والثانية حملة رجال الدين على إصدار فتوى تعلن الوطنيين ثواراً وتبيح قتلهم . لم تكن تلك الفتوى سوى مجرد إجراء بسيط ، بل تبعها بسرعة تجنيد قوة لتنفيذها والقبض على الثوار . وفي ١١ أيار حكم على مصطفى كمال والقواد الوطنيين الآخرين بالإعدام كخائنين ، فردّ الوطنيون في أنقرة على ذلك بتعيين مجلس وزراء خاص بهم ، وأعلنت الجمعية الوطنية في ١٩ أيار أن الصدر الأعظم خائن ، كما أصدر مفتي أنقرة فتوى مضادة اعتبرت أي مرسوم يصدر بتهديد من الأجانب باطلاً .

على أنه كان لفتوى القسطنطينية وزنها . ذلك أن السلطان من بني عثمان كان منذ قرون يحمي الأتراك ، ويدعم بشخصه الشريعة الإسلامية السمحة ، ولهذا قامت في أجزاء

كثيرة من الأناضول تظاهرات ضد الوطنيين ، وبقيت مناطق بأسرها إما موالية للقسطنطينية أو انضوت تحت لواء زعيم حربي محلي .

هنا أيضاً ساعد الحلفاء قضية الوطنيين دون قصد . في حزيران ١٩٢٠ ، بعد جلسات طويلة من المساومات ، توصل ممثلو بريطانيا وفرنسا إلى وضع شروط الصلح وقدموها إلى حكومة السلطان . إن لمحة قصيرة إلى تلك الشروط تظهر أنها كانت قاسية جداً ، لم تبق للسلطان في أوروبا سوى العاصمة وقطعة أرض صغيرة ، وكان ذلك لأن كره الحلفاء للبلاشفة الروس فاق كثيراً كرههم للأتراك ، ووضعت الممرات تحت إشراف دولي . هذا وفقد الباب العالي كل ممتلكاته العربية . وأعطيت اليونان مدينة أزمير وضواحيها على أن يجري استفتاء بعد خمس سنوات ، وتركت لإيطاليا جزيرة رودس وجزر الدوديكانيز، وتقرر تأسيس دولة أرمنية مستقلة مؤلفة من أربع مقاطعات في الأناضول الشرقي على أن يعين رئيس الولايات المتحدة حدودها النهائية .

استطاع حتى الباب العالي الضعيف أن يرى وحشية هذه الشروط فاحتج عليها ، ولم تكن بريطانيا وفرنسا اللتان خرجتا من الحرب منهوكتي القوى مستعدين لتنفيذها بالقوة ، وخصوصاً بعد رفض الولايات المتحدة الاشتراك معهما ، فوجد لويد جورج علاجاً رخيصاً للمشكلة وذلك بتشجيع

اليونان على التوغل داخل الأراضي التركية . وقد تمّ ذلك ،
فاحتلوا في ٩ تموز مدينة بورصة العاصمة العثمانية الأولى ؛
واحتلوا في ٢٥ تموز أدرنة العاصمة العثمانية الثانية في تراقيا ؛
فاضطرت حكومة القسطنطينية إلى توقيع معاهدة « سيفر » في
١٠ آب .

إن رفض الوطنيين في أنقرة معاهدة « سيفر » لم
يكسبهم تأييد الأتراك جميعاً فحسب ، بل تأييد الإتحاد
السوفيياتي أيضاً . فقد احتج الزعماء الروس على هذه
المعاهدة ، وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين حكومة مصطفى
كمال في أنقرة وبين حكومة لينين في موسكو ، وبدأت الذخائر
والمؤن ترد من روسيا إلى تركيا عن طريق ميناء طرابزون على
البحر الأسود فقامت بدور حيوي في الستين الثلاثين . ولم
يقل عن ذلك فائدة التأييد الدبلوماسي الروسي لمصطفى
كمال . إن قيام جمهورية أرمنية مستقلة تحت رعاية أميركا لم
يلائم الروس ، ولذلك اتفقت الدولتان على تعيين الحدود
بينهما كما كانت في أيام السلطان والقيصر ، وأسست في
منطقة من القفقاس جمهورية أرمنية سوفيتية اشتراكية عاصمتها
يريقان .

وفي محاولة لإظهار الود والتقدير للروس سمح مصطفى
كمال لحزب شيوعي مرخص بالعمل في تركيا ، ولحزب
حقيقي غير مرخص يعمل سراً . لم ينل كلا الحزبين تأييد

الأناضوليين الذين وجدوا حتى إصلاحات مصطفى كمال متطرفة ، كان مزاج مصطفى كمال الدكتاتوري لا يتساهل مع آراء الآخرين ، كما كانت النظرة الماركسية إلى التاريخ متناقضة لنظريته الخاصة ، ولكنه أراد أن يستفيد من الشيوعيين حتى إذا انتهى غرضه منهم منعهم بلا رافة .

ازداد القتال بين الأتراك واليونان واتخذ صبغة دينية ، وخصوصاً بعد سقوط رئيس الحكومة فيتزيولس في استفتاء في ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٠ وهو الذي أراد إحياء الهيلينية الوثنية ورجوع الملك قسطنطين إلى أريكة العرش والتفاف رجال حوله من الذين أرادوا إحياء الامبراطورية البيزنطية المسيحية التي كانت القسطنطينية عاصمتها . وكما يحدث عادة في الحروب الدينية ، إزداد المتحاربون في الجانبين شراسة ، فنهب اليونان القرى التركية ، وقتلوا النساء والرجال لمجرد أنهم ينتسبون إلى الإسلام الذي قضى على الإمبراطورية البيزنطية .

اشتدت حماسة الأتراك حماة الإسلام للقتال ، فاستغل مصطفى كمال حماسهم ، وقد كان بحاجة إلى إستغلال كل شيء وكل واحد . كانت جيوش اليونان الأفضل تسليحاً قد شنت هجوماً أدى في ربيع ١٩٢١ إلى إحتلال مدينة اسكيشهر التي سبق أن احتلها عصمت أينونو ، وتقدمت شرقاً فأصبح صوت مدافعها يسمع في أنقرة .

دعا مصطفى كمال ، حين رأى اقتراب اليونان من أنقرة ، الجمعية الوطنية وطلب تخويله سلطات مطلقة مدة تسعين يوماً ، ولكنه احتفظ بها بطريقة ما بقية حياته . استخدم السلطات التي منحها بصورة تركت أثراً مذهباً في أزمة ١٩٢٢ . عبأ الأناضول جميع قواته في حرب « شعبية » اشتركت فيها النساء لأول مرة لا كجنديات ، وإن كان بعضهن كذلك مثل خالدة أديب ، بل كسائقات للعربات البطيئة التي كانت تنقل الطعام والقنابل على الطرق الجبلية الوعرة .

استعملت القنابل في معركة حاسمة على نهر سقارية ، الحاجز الطبيعي بين قواعد اليونان على بحر إيجه وبين أنقرة . لم يقصد اليونان البقاء في الداخل ، ولكن ملكهم ومستشاروه اعتقدوا أن قهر الوطنيين الأتراك وحملهم على نقل حكومتهم إلى سيواس أو أرضروم يخدمان غرضين : تشويه سمعة الوطنيين ، الأمر الذي يعود بالفائدة على الحكومة الضعيفة في القسطنطينية ، وإرجاع الأتراك إلى السهول والأودية الفاحلة في الهضبة بينما تبقى في أيدي اليونان السواحل التي كانت فيما مضى يونانية .

كانت معركة سقارية طويلة وشرسة ، إذ استمرت من ٣ آب إلى ١٣ أيلول ، سقط فيها الألوف من الطرفين في قتال انتقل من دقيقة إلى دقيقة ومن رابية إلى أخرى إلى أن تلاشت حماسة اليونان أمام العناد الذي اختص به الجنود الأتراك . وما

زاد الجيش اليوناني وهناً على وهن فصل كثير من ضباطه الضالين مع فينيزيلوس ، فأصبح غير قادر على الصمود بشكل فعال أمام الأتراك .

وما كان للجيش أن ينتظر عوناً من الحلفاء . فقد كان الإيطاليون يمقتون اليونانيين ، وكانت فرنسا قد أبرمت صلحاً مع تركيا في ٢٠ تشرين الأول سنة ١٩٢١ . ورفض الحلفاء اقتراح الوزارة اليونانية الذي قدمته في حزيران ١٩٢٢ بالسماح لجيش تراقية بأن يحتل القسطنطينية . والحق أن مستر لويد جورج من بين جميع ساسة الحلفاء البارزين هو وحده الذي أحس بمسؤولية نحو الشعب اليوناني ، وتاق إنجاز العمل الخاص يسحق الترك نهائياً على يد الكتائب الهيلينية ، وهو العمل الذي بدأه الجنرالان مود واللنبي في العراق وفلسطين .

في بداية المعارك بين اليونان والأتراك ادعى كل من الطرفين أنه كان المنتصر ، وبينما قرعت أجراس الكنائس في أثينا خلعت الجمعية الوطنية في أنقرة على مصطفى كمال لقب « الغازي » القديم . بيد أن المعركة كانت حاسمة بالنسبة إلى الأتراك لأن أي شيء ما عدا الوصول إلى أنقرة كان هزيمة استراتيجية لليونان ، وأي شيء أقل من هزيمة كان نصراً للأتراك .

أمضى مصطفى كمال السنة التالية بعد معركة سقارية في تعزيز جيشه . اكتفى الإيطاليون برودس وجزر الدوديكانيز

وتخلوا عن كل ادعاء بالأناضول ، واعترفت إيران بالوطنيين فقوى ذلك حدودهم الشرقية وأضعف موقف السلطان المدعور . كذلك حلّت مشكلة الحدود مع جورجيا وأذربيجان وأرمينيا ، وجاء مقتل أنور باشا في تركستان على يد الجنود السوفيات فالأحسن ، فقد قام هناك بحركة ترمز إلى الفرق بين الجامعة التركية التي كان يدعو لها وبين أهداف مصطفى كمال المحدودة الحذرة .

عبر مصطفى كمال عن هدفه بأمر القتال الذي بدأ به معركة دولوبنيار : « أيها الجنود إن هدفكم هو البحر الأبيض المتوسط » .

كان الإعداد للوصول إلى الساحل معقداً وهو عبارة عن مخادعة ؛ وقد أظهرت إحدى مواهب مصطفى كمال القدرة على التعلم من أعدائه ومن التجارب . وكما أنه أخذ مفهوم المدنية الغربية عن بلغاريا كذلك أخذ استراتيجية النصر عن الجنرال اللنبي في فلسطين الذي جعل الأتراك ، عبر الأوامر والرموز المزيفة ، ينتظرون الهجوم من الغرب إلى الشرق عبر الأردن ، فاقنعوا بأن لا خطر عليهم من الساحل ، بينما جاء الهجوم الكبير عن طريق الساحل .

طبق مصطفى كمال هذا الدرس على جيش قسطنطين المنتشر على جبهة طولها ثلاثمائة ميل من بحر مرمرة في الشمال إلى وادي مندريس في الجنوب . وكان هدفه التقدم

بأقصى سرعة من أفيون إلى أزميز . أخفى نوابه ، وتظاهر بالتحرك نحو بورصة واسكيشهر بينما اندفع في الليل نحو أفيون الوداعة . كان الضباط اليونان يرقصون حين داهمهم الأتراك . لم تغددهم خطوط الدفاع الثلاثة التي أقاموها أمام الأتراك الذين تمكنوا ، بالاستهتار بالموت وبدمائهم التي غدوا بها أرض الصيف العطشى ، من اختراق جميع المواقع والإستيلاء عليها . انكسر اليونانيون ، وبسرعة تفوق سرعة الأتراك في التقدم فروا مذعورين نحو البحر .

في ١١ أيلول ١٩٢٢ سقطت أزميز وبورصة في أيدي الأتراك الذين أشعلوا النيران بالمدينتين ، وذبحوا جميع من صادفهم من الجيش اليوناني ، وأنقذت سفن الحلفاء أكثر من مليون مسيحي هاموا على وجوههم من ذلك الغضب الهائل الطاعي . وقد أمكن توزيعهم فيما بعد بعمل مجيد من أعمال البر المنظمة على بلاد اليونان وجزرها . والملاحظ أن سفن الحلفاء وبخاصة البريطانيين لم تطلق نيرانها على الأتراك ، لقد اعترفوا بالأمر الواقع ، هو أن الأناضول أصبح في أيديهم .

أما اليونانيون فقد أبحروا إلى بلدهم حيث هرب الملك قسطنطين مرة أخرى ، وقامت محكمة ثورية بمحاكمة عدد من قواده ووزرائه وحكمت عليهم رمياً بالرصاص .

ونهض من حطام إزمير المحترق شرق غير مألوف ،

ولكنه شرق يوحى برجاء كبير . صحيح أن عرشين اندثرا ، هما : العرش اليوناني ، وعرش آل عثمان . وكان الأول غريباً عن اليونان ، حكمها قرابة تسعين عاماً ، والثاني عريقاً في أصول الشعب العثماني وتقاليده . ولكن اليونان صارت بعد هذه النكبة دولة أغنى وأقوى وأكثر سكاناً مما كانت ، نتيجة لقدوم المهاجرين الآسيويين الدؤوبين الذين يموا وجوههم شطرها في ساعة محتتهم . وكذلك امتازت الجمهورية التركية التي أقامها مصطفى كمال على أنقاض السلطنة العثمانية بتركيز سلطة الدولة وقوات الأمة . وبذلك كفت مسألة الأقليات المسيحية في تركيا التي أقلقّت وجدان الأوروبيين ، وصاغت سياسات الدول الغربية دهرأ طويلاً ، كفت هذه المسألة عن أن تقض مضاجع وزارات أوروبا .

أجل ، سفكت دماء الأقليات في تلك البلاد ، وطردوا من بيوتهم ، ولكن من عجيب المتناقضات أن هول هذه النكبة كان أكبر سبب في إزالة العداء بين اليونانيين والترك . كما عاون إجراء بعض ترتيبات وضعت لتبادل السكان بينهم على إزالة أسباب الكراهية بين الشعبين ، وإنشاء علاقات ودية بين حكومتي أنقرة وأثينا . وهكذا نفذ مبدأ تقرير المصير عن طريق السيف والنار ، والذبح والتدمير في الشرق شبه المتحضر .

وكان من نتيجة انتصار أتاتورك في إزمير سقوط رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج الضالع مع اليونانيين بهزيمة

أصدقائه الهيلينيين . ذلك أن الصفوف الخلفية في حزب المحافظين غدت قلقة حائرة تحت زعامة رئيس وزارة ائتلافية بلغ من تنفيذ مبادئه الحرة الراديكالية في الشؤون الخارجية أنه تفاوض مع الإيرلنديين العصاة وعقد معهم معاهدة في ٦ كانون الأول ١٩٢١ ، مُنحت إيرلندا بمقتضاها مركز المستعمرات البريطانية المستقلة ، وشجع اليونانيين على الحرب ، واقترح الدفاع عن الدردنيل ضد هجوم الأتراك الظافرين .

فارتاع المحافظون من شبح حرب جديدة ، وعقدوا اجتماعاً في مقر حزبهم في تشرين الأول ١٩٢٢ وقرروا الانسحاب من الوزارة المؤتلفة . فاضطر لويد جورج إلى تقديم استقالته . وثبت سقوط الوزارة الائتلافية البريطانية أركان الفوز التركي . وعبر مصطفى كمال في هدوء شاطئ الدردنيل ، واحتل القسطنطينية . واضطر الحلفاء إلى إعادة النظر بمضمون معاهدة سيفر . ولذلك تقرر عقد مؤتمر في لوزان لهذه الغاية ليصدقوا على النتائج السياسية التي تربت على الانتصار التركي .

الفصل السادس

ولادة تركيا الجديدة

تأكدت في نهاية سنة ١٩٢٣ قدرة الأتراك ، بعد جهد كبير ، على رفض المذلة التي ألحقتها بهم معاهدة سيفر ، وعلى فرض معاهدة جديدة وقعت في لوزان . مثل الحلفاء في بداية المفاوضات التي دامت تسعة أشهر اللورد كيرزون ، ومثل الأتراك عصمت اينونو الذي كافح بصبر وعناد لتحقيق أهداف مصطفى كمال المحدودة ، وعزم الترك على أن يكونوا سادة بلادهم . ولم يستطع اللورد بذلاقة لسانه وتألق مواهبه أن يحرم الترك من الانتفاع من انتصارات مصطفى كمال ، فإن راية الهلال ما زالت تخفق في استانبول وغاليبولي . فيما أصر مصطفى كمال على إلغاء الإمتيازات إلى الأبد ، وتمشياً مع فكرة دولة تركية قومية قاعدتها الأناضول تنازل عن الولايات العربية . وقد بذل عصمت جهده بعض الوقت لاستعادة مدينة الموصل محتجاً بأنها كردية ولذلك فهي تركية ، ولكن اللورد كيرزون رفض حجته وأشار إلى أن الموصل مدينة عربية محاطة بمنطقة فيها أقلية صغيرة تتكلم التركية وعدد أكبر من الأكراد الذين وإن كانوا غير عرب إلا أنهم ليسوا أتراكاً . غير أن تركيا

استعادت جزيرتي تنيدوس وأميروس اللتين تحرسان مدخل الدردنيل ، وأخذت اليونان بقية جزر البحر المتوسط الشرقي ما عدا قبرص التي بقيت في يد بريطانيا وجزر الدوديكانيز التي بقيت إيطاليا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . أما مشكلة الأقلية اليونانية في الأناضول فقد حلت باستبدالها بالأقلية التركية التي في اليونان وإن كان فريقى بعض الأتراك في شمالي اليونان وبعض اليونان في القسطنطينية . وهكذا قضت معاهدة لوزان نهائياً على سبب مجد الإمبراطورية العثمانية وضعفها أي التعايش بين شعوب مختلفة تحت سقف واحد .

ومهدت معاهدة لوزان الطريق الآن لسلسلة من الإصلاحات الجريئة الجارفة ، التي كانت قد نوقشت وكثر الجدل بشأنها ردهاً طويلاً من الزمن في أندية جماعة تركيا القناة . بعد تحرر مصطفى كمال من تهديد مدافع الحلفاء ومن الغزاة اليونانيين ، بدأ سلسلة من الإصلاحات المتطرفة لا نظير لها في التاريخ العثماني . ذلك بأن المنتصر في معاركه ضد معاهدة سيفر كان يعدّ لنقل شعبه من طريق حضاري إلى طريق آخر ، إلى طريق يؤدي إلى الغرب ، طريق أعدائه المغلوبين . أما الرافعة التي رفعت المحرك ، أو العربة التي تجرها الثيران ، فقد كانت إرادة مصطفى الأثرية .

بما أن الإرادة هي اللغز الأساسي في مصطفى كمال فمن الجدير أن تفحصها ، ولكن من خلال ملاحظات خالدة

أديب ، أكثر الأشخاص حساسية في بطانته إذ كانت معه في الوقت الذي تم فيه احتلال إزمير . قال في لحظة نسي فيها الحذر : إن كل من يخالفه سيعدم دون محاكمة . وقال أيضاً : « حين ينتهي القتال ستكون الحياة مملة ، فلا بد من أن نجد إثارة أخرى يا خانم ! » وقد علقت خالدة على ذلك بقولها : « إن هذه الكلمات مفتاح مزاجه . لا بد من أن يكون هناك شيء يعمل به . لا بد من أن يكون على المسرح ، ممثلاً فريداً يدهش العالم بصورة مستمرة ، ممثلاً من نوع خطر على الآخرين إلا على نفسه ؛ يجب أن ينتزع كل ما يمكن أن يصدر من المشاهدين : الخوف ، والتعجب ، والافتتان » .

كان مصطفى كمال أكثر وضوحاً فيما يتعلق بنشاطه حين جلس حول مائدة ضمت خالدة أديب في مزرعة في الأناضول قبل معركة سقارية . قال في أثناء الحديث مظهراً دافعه في الحياة :

« . . . ما أعني هو هذا : أريد أن يفعل كل شخص ما أريد ، وأن أحكم » . قالت خالدة : « ألم يفعلوا ذلك في كل شيء جوهرى وفي سبيل القضية التركية ؟ » تجاهل جوابها وتابع حديثه بالصراحة نفسها :

« لا أريد أي رأي ، أو نقد ، أو نصيحة . سأتابع طريقي الخاص فقط . وعلى الجميع أن يفعلوا كما أمر » .

كان أول من خضع لهذه الإرادة العنيفة الظافرة آخر

سلاطين آل عثمان . في عام ١٩٢٣ أعلنت تركيا جمهورية رسمياً وأصبحت عاصمتها أنقرة ، وانتخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية ، فركز السلطة في يده وأصبح بالفعل ديكتاتوراً يملي إرادته على المجلس الوطني . وأخذ يهاجم كثيراً من التقاليد الأخرى ، كما أنه لم يجمال الدين كثيراً . وقد غضب الكثيرون من موقف مصطفى كمال هذا وديكتاتوريته والتفوا حول الخليفة الذي كان هادئ الطبع ضعيف الإرادة . ولكن مصطفى كمال لم يرتح لذلك ، فعامل الخليفة معاملة سيئة وارتقب الفرصة المواتية للخطوة التالية .

وقد سنحت الفرصة وبطريقة غريبة في هذه المرة ؛ فقد أرسل كل من آغا خان وأمير علي (وهو قاض هندي سابق) . رسالة لمصطفى كمال من لندن . وادّعى الاثنان أنهما ينطقان باسم ملايين المسلمين وأنهما يحتجان على المعاملة التي يعامل بها الخليفة ، ويطلبان لذلك أن يحسن معاملة الخليفة وأن يقدم له الاحترام اللازم . وأرسلا نسخة من الكتاب إلى أحد صحف الأستانة التي نشرته قبل أن تصل الرسالة إلى مصطفى كمال في أنقرة . ومع أن الرسالة لم تكن مثيرة إلا أن مصطفى كمال استغلها وأقام ضجة كبيرة حولها ولم يشأ أن يترك الفرصة تفلت من يده . وهكذا أعلن أن إقدام آغا خان وزميله على ذلك العمل لم يكن إلا مؤامرة بريطانية جديدة . فقد كان يقال إن آغا خان عميل خاص لبريطانيا ، لا سيما وأنه

كان يعيش في إنكلترا منغمساً في سباق الخيول ، وكان على تفاهم مع السياسيين البريطانيين ؛ أضف إلى ذلك أنه لم يكن مسلماً سنياً ، بل كان زعيم طائفة خاصة . وأعلن أيضاً أن بريطانيا استخدمت آغا خان أثناء الحرب العالمية الأولى بديلاً للسلطان وعززوا مركزه بالدعاية وغيرها وحاولوا جعله زعيماً لمسلمي الهند ليكون العوبة في يدهم . فلو كان آغا خان مخلصاً في دفاعه عن الخليفة فلماذا لم يسند الخليفة أيام الحرب عندما أعلن الجهاد على بريطانيا ؟ ولماذا حالف بريطانيا آنذاك ضد الخليفة ؟ .

وهكذا أثار مصطفى كمال زوبعة حول هذه الرسالة التي أرسلها صاحبها من لندن غير عالمين بالنتائج ، وظهر آغا خان بمظهر لا يحسد عليه ، أما الصحفيون الذين نشروا الرسالة في صحف الأستانة فإنهم اتهموا بالخيانة ولقوا العقاب الصارم . وعندها قرر مصطفى كمال إلغاء السلطنة ، فكان الوضع مخالفاً تماماً لما حدث في الإسكندرية أيام عرابي . أعادت السفن البريطانية الحربية في ذلك الحين الخديوي توفيق إلى عرشه ، أما في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٣ فإن سفينة حربية بريطانية أخذت محمد السادس ، آخر سلطان عثماني ، إلى خارج تركيا . وقد نصب ابن عمه المجيد خليفة فقط .

كان ذلك يعني فصل الجامع عن الدولة ، ولم تكن إلا خطوة واحدة قصيرة في خطة مصطفى كمال . فقد كان كُرههُ

لكلمة « خليفة » لا يقل عن كرهه لكلمة « سلطان » ، لأن كليهما جاءت من الشرق . بيد أن ملايين من المسلمين وخصوصاً الهنود ، أيدوا ذلك الفصل ؛ وبدأ مصطفى كمال لهم مصلحاً ، فازداد تعلقهم الروحي بتركيا علي الرغم من أن المذهب السني يقضي بأن يكون الخليفة رئيساً دينياً ودينيّاً . لكن مصطفى كمال قرّر لأسباب سياسية أن يلغي الخلافة في أول فرصة لأنه كان لا يطيق أن يرى منافساً له ، ولا سيما حين تبين أن بعض أقرب زملائه إليه أخذوا ينظرون إلى الخليفة الجديد الضعيف بعطف واحترام ، ويرون فيه كابحاً لقائدهم الأتوقراطي .

وبينما كان الشعور الشعبي في أوجه ومناصر لمصطفى كمال تقدم هذا الأخير للمجلس الوطني بمشروع قانون لإلغاء الخلافة فأقره المجلس في نفس اليوم من آذار ١٩٢٤ . وأصدر مصطفى كمال في ٣ آذار ١٩٢٤ مرسوماً يلغي الخلافة ، ونفى الخلافة عبد المجيد وجميع أعضاء أسرته من الأرض التركية . ولم يكثر مصطفى كمال ، بعد ذلك ، لطلب بعض الهنود والمصريين منهم لأن يصبح خليفة المسلمين لأنه كان على إيمان راسخ بأن على تركيا الابتعاد عن المشاكل الدينية التي تربط تركيا بالبلدان العربية والهند ؛ وزهد في زعامته هو أو زعامته بلاده للإسلام . وهكذا أزال من المسرح الحديث نظاماً عتيداً بعد أن لعب دوراً كبيراً في التاريخ ولم يبق لتركيا على الأقل

أمير للمؤمنين لأن تركيا تحولت إلى دولة زمنية . وبعدها قرر مصطفى كمال الالتفات نحو الغرب وأراد أن يجعل من تركيا دولة غربية في أسرع وقت ممكن ، كما وأنه عارض فكرة الاتحاد الإسلامي معارضة كلية . وأصبحت الفكرة السائدة هي الفكرة الطورانية لأن الأتراك جنس طوراني . وهكذا فضل مصطفى كمال الفكرة القومية الوثيقة على الفكرة الإسلامية العالمية المطاطة .

سحق انتفاضة الأكراد :

ورغم أن تركيا أصبحت دولة وطنية متماسكة فإن العناصر الدخيلة تقلصت كثيراً ، لكن ظل في شرق تركيا شعب غير تركي متاخم للحدود التركية الفارسية ألا وهم الأكراد القدماء الذين كانوا يتكلمون اللغة الفارسية ، وكانت بلادهم كردستان مقسمة بين تركيا وفارس والعراق . وقد نقص عدد الأكراد من ٣ ملايين ونصف إلى مليون ونصف ، وكان نصف هؤلاء يقطنون داخل حدود تركيا . وقد قامت هذه الفئة بحركة قومية بعيد الثورة التركية عام ١٩٠٨ ؛ كما طالب ممثلو الأكراد في مؤتمر الصلح في فرساي ، بإعطائهم الاستقلال القومي .

وفي عام ١٩٢٥ قامت ثورة كبرى في المنطقة الكردية في تركيا ، وكان ذلك أيام الاحتكاك الناشب بين بريطانيا وتركيا حول منطقة الموصل التي كانت قسماً من المنطقة التركية الكردية والتي قامت فيها الثورة . فاستنتج الأتراك أن الأصابع

البريطانية هي التي حركت العناصر الدينية المتطرفة ضد إصلاحات مصطفى كمال . ومع أنه يصعب الحكم عما إذا كان البريطانيون هم المحرضون ، غير أنه من المؤكد أن بريطانيا قابلت ثورة الأكراد في تركيا بالإرتياح . وواضح أيضاً أن النزعة الدينية كان لها أثر في هذه الحركة كما كان للقومية الكردية سهم آخر ، وربما كان السهم الأوفر . وقام مصطفى كمال يعلن أن بريطانيا هي المحركة للأكراد ؛ مما جعل المجلس الوطني يسن قانوناً يلحق الخيانة العظمى بكل من يستخدم الدين كوسيلة لإثارة الشعور الشعبي سواء بالكلام أو بالنشر ، ويوقعه تحت طائلة العقوبة القصوى . وحُرِّمَ أيضاً تعليم المبادئ الدينية التي تناقض الولاء للجمهورية في المساجد . وقضى مصطفى كمال بعد ذلك على الأكراد بلا رحمة ، وأقام محاكم « الاستقلال » الخاصة لمحاكمتهم بالألوف وأعدم الزعيمان الكرديان الشيخ سعيد والدكتور فؤاد وغيرهما الذين ماتوا وأمنية استقلال كردستان لا تفارقهم .

وهكذا نرى أن الأتراك الذين حاربوا مؤخراً للحصول على حريتهم سحقوا الأكراد لمطالبتهم بحريتهم . فما أغرب تحول القومية عن دفاع عن الوطن إلى هجوم لسلب حرية الغير . وفي عام ١٩٢٩ ثار الأكراد ثانية ، ولكن ثورتهم سحقت ولو إلى حين ؛ إذ كيف يمكن أن تخمد إلى الأبد ثورة قوم يكافحون من أجل الحرية وهم مستعدون لدفع الثمن .

الفصل السابع

متابعة مسيرة تركيا الجديدة داخلياً

بعد القضاء على ثورة الأكراد ، التفت مصطفى كمال بعد ذلك إلى معارضي سياسته داخل المجلس الوطني وخارجه . فشهوة الدكتاتور للسلطة تزداد باستمرار ولا تعرف الشبع أو المهادنة للمعارضين . ولم يكن أتاتورك ليرض عن معارضيه ، فاستغل فرصة محاولة أحد المتطرفين الفاشلة لاغتياله لوضع الأمور في نصابها ، فأرسل محاكم الاستقلال في طول البلاد وعرضها لمحاكمة كل مناوئ لسياسته ولمعاقبته عقاباً صارماً . ولم ينج من ذلك زعماء المجلس أو زملاؤه القوميون إذ كانوا من معارضيه . أما رؤوف بك - الذي كانت الحكومة البريطانية قد نفتته إلى مالطة والذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء تركيا - فقد حكم عليه غيابياً . وكثير من الضباط والعسكريين الذين حاربوا بجانب الغازي في حرب الاستقلال ، حل بهم الخزي والعقاب وحتى الموت . وكانت التهمة الموجهة إلى هؤلاء التآمر مع الأكراد أو التآمر مع العدو اللدود بريطانيا ، ضد سلامة الدولة .

وبعد أن أزاح مصطفى كمال جميع معارضيه عن

المسرح ، تمت له الدكتاتورية المطلقة وأصبح عصمت إينونو ساعده الأيمن . وباشر عندئذ في تطبيق الأفكار التي كانت تداعب مخيلته ولم يكتف بمهاجمة الرموز الإسلامية بل عمل في هدم المؤسسات الإسلامية . فألغى « الكتاب » الذي كان يدرس فيه القرآن الكريم ، واسم « مدرسة » العربي ، كما ألغى الوقف الإسلامي وضم أملاكه إلى الدولة ، وسن مجموعة قوانين أوروبية وطبقها بدل القوانين المستمدة من القرآن الكريم والسنة الإسلامية .

فعل مصطفى كمال كل ذلك وحده ، وحملت هيئته العظيمة حاشيته على أتباعه ؛ لكن إصلاحاته قوبلت في الأناضول الشرقي بالرعب ، وقامت ثورة الأكراد كما ذكرنا فقمعت بمذبحة .

سار أتاتورك في سنة ١٩٢٥ في تنفيذ برنامجه الديني بخطى أسرع ؛ فأقفل التكايا ، وحل فرق الدراويش الصوفيين ، وأمر رجال الدين ألا يرتدوا أزياءهم الدينية الرسمية إلا في الجامع أو الكنيسة أو الكنيس ؛ وألغى التقويم الهجري واستعاض عنه بالتقويم الغربي ، وجعل نهار الأحد يوم العطلة الأسبوعية بدلاً من يوم الجمعة . كان كره الدين من أقوى مشاعر مصطفى كمال ، ولكنه كان حريصاً على ألا يقر إلحاد زعماء روسيا البلشفيين ، وأن يتظاهر أمام شعبه بأنه يؤمن بجوهر الإسلام وأنه إنما يريد تنقيته مما علق به من أشياء ضارة به ، بينما كان يعترف أمام المقربين إليه بأنه لا يدري .

عزم أتاتورك على إغراق كل ناحية من نواحي الحياة التركية في الطوفان الغربي الذي رأى أنه يكسب الحياة ، وعلى قطع كل علاقة تربط الأتراك بالعرب كالخديوي إسماعيل الذي شق الشوارع الواسعة المشجرة في القاهرة ، وفتح قناة السويس التي وصلت الشرق بالغرب ، وبنى دار الأوبرا ، وانتظر من الناس أن يظهروا إعجابهم بكل ذلك ، لكنه لم ينتظر أن يغيروا حياتهم الشخصية كما لم ينو أن يغير حياته الخاصة . أما مصطفى كمال فقد أراد أن ألا يترك شيئاً في حياة الأتراك دون تغيير حتى ما كان خاصاً جداً كغطاء الرأس الذي يميز المسلمين من غير المسلمين . فقال في خطاب عام : « إن لباساً مذهباً دولياً جدير يشعبنا وسنلبسه : الحذاء لأقدامنا ، والسروال لأرجلنا ، والقميص وربطة العنق ، والمعطف والصدرة ، وليكتمل ذلك طبعاً بغطاء ذي حافة لرؤوسنا ؛ أريد أن أكون واضحاً ؛ إن غطاء الرأس هذا يدعى قبعة . »

كانت قومية أتاتورك تختلف كثيراً عن قومية معاصره المهاتما غاندي الذي امتدح الألبسة الهندية التقليدية وكثيراً من المواقف الهندية التي كانت تعد في الغرب غريبة . لم تكن قومية مصطفى كمال مدفوعة بمحبة ما هو كائن . لقد أحب الشعب التركي الذي تخيله واشمأز من الشعب التركي الذي وجدته . فقد جعله ما رآته عيناه في سالونيك وصوفيا يرى الأتراك متأخرين .

فقد هاجم الطربوش الذي أصبح شعار التركي وإلى حد ما للمسلم ، فحرمه في بادئ الأمر على الجيش ، ثم ظهر فجأة في أحد الأماكن العامة بالقبة مما ملأ الناس بالدهشة ، وأخيراً جعل لبس الطربوش مخالفة يعاقب عليها القانون . وربما بدا لنا هذا الأمر سخيفاً لكن المهم هو ما يوجد داخل الرأس لا ما يوجد فوقه ؛ غير أن الأمور البسيطة تصبح أحياناً رمزاً لأمر جليل لأن أتاتورك كان يهدف من وراء مهاجمته للطربوش مهاجمة التقاليد البالية الرجعية القديمة . وقد سبب الأمر كثيراً من الاضطرابات غير أنها أخمدت ، وفرضت الجزاءات الشديدة على المخالفين .

وانتقل مصطفى كمال إلى الجولة الثانية من إصلاحاته . فقد أحل بالقانون تغييراً كلياً ؛ فقد كان القانون مبنياً على القرآن أو الشريعة غير أنه أدخل عليه القانون المدني السويسري والقانون الجزائري الإيطالي والقانون الألماني . وتبع ذلك تغيير قانون الأحوال الشخصية التعلق بأحكام الزواج والإرث وغيرها . وقد ألغى نظام تعدد الزوجات .

ومن التغييرات التي خرجت على التقاليد الدينية القديمة تشجيع الرسم والتصوير والنحت على شكل إنسان . ومع أنها محرمة في الإسلام ، إلا أن أتاتورك قد فتح لها المدارس وأفسح المجال لتعليم المرأة الفنون أيضاً .

أما المرأة التركية فإنها لعبت دوراً هاماً في كفاح تركيا في سبيل الحرية ، وأقدم مصطفى كمال على تحريرها من كل

قيد . وقامت جمعية باسم « الدفاع عن حقوق المرأة » ؛ كما فتحت المناصب أمام المرأة . وكان الحجاب أول ما وقع عليه الهجوم فزال بسرعة فائقة ، لأن المرأة كانت ترتقب الفرصة لخلعه ، فأعطاها أتاتورك تلك الفرصة فأسرعت إلى إلقائه . وشجع أتاتورك كذلك الرقص الأوروبي كثيراً ، وكان مولعاً به ، ويعتقد أنه يحرر المرأة ويساعد على تغلغل الحضارة الأوروبية . وأصبحت القبعة والرقص رمزي التقدم والتمدن .

كذلك شجع مصطفى كمال الأطفال على تنمية شخصيتهم ، والاعتماد على أنفسهم بنذ الأساليب البالية من الحفظ عن ظهر قلب التي كانت تتبعها المدارس الدينية . ويقال إن تركيا جعلت أسبوعاً في العام يتنازل فيه كل موظف مسؤول في الدولة عن منصبه (إسمياً) لأحد الأطفال لإدارته ؛ وتصبح الدولة تحت إدارة الأطفال ذلك الأسبوع .

ومن التعديلات البسيطة التي لها دلالة على الاتجاه الجديد الذي سار عليه حكام تركيا ، هو صرف الناس عن الطريق القديم من « إلقاء السلام » بعضهم على بعض واستبدالها بالمصافحة باليد لأنها أكثر ملاءمة لروح التمدن والرقى .

وانتقل أتاتورك في كفاحه إلى اللغة التركية ، أو بالأحرى العناصر الدخيلة - في رأيه - على تلك اللغة ، فقد كانت التركية تكتب بالحروف العربية وهي في رأيه دخيلة وصعبة . وكان السوفييت قد واجهوا مثل هذه المشكلة في آسيا الوسطى

لأن كثيراً من التار كانوا يكتبون بالأحرف المشتقة من العربية والفارسية . فعقد السوفييت مؤتمراً في باكو عام ١٩٢٤ للتداول في الموضوع ، وقرر المؤتمر استعمال الأحرف اللاتينية أو الرومانية . وقد جعلت إشارات صغيرة للتعبير عن الألفاظ التي امتازت بها هذه اللغات . وقد أعجب مصطفى كمال بهذا التبديل وقام بتعلمه ، وطبقه على اللغة التركية ، وقام بحملة شخصية في هذا السبيل ، وبعد مرور عامين من الدعاية للفكرة وتعليم الناس تطبيقها ، صدر قانون حدد المدة التي يلغى بعدها استعمال الأحرف العربية ويصبح استعمال الأحرف اللاتينية إجبارياً . وأجبر كل من يتراوح عمره بين السادسة عشرة والأربعين على دراسة الأبجدية اللاتينية في المدرسة . وتعرض الموظفون الممتنعون عن التعلم للفصل من أعمالهم . أما المساجين فإنهم لا يبرحون السجن إلا بعد أن يزاولوا الكتابة والقراءة بالأحرف اللاتينية . هذا هو شأن الديكتاتورية لا سيما إذا كان محبوباً في فرض الإصلاحات على شعبه . أما الحكومات الأخرى فإن معظمها لا يجرؤ على التدخل إلى هذا الحد في حياة شعوبها . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ظهر أن الكلمات العربية الفارسية صعبة الكتابة بالأحرف اللاتينية لما لها من ألفاظ خاصة وإعلال وإقلاب بينما كانت الكلمات التركية أقل سلاسة وأكثر خشونة وأسهل كتابة بالأحرف اللاتينية . وتقرر لذلك إسقاط الكلمات العربية والفارسية من اللغة التركية والإستعاضة عنها بالكلمات التركية

الأصيلة . وكان وراء ذلك التغيير دافع قومي لأن أتاتورك كان يريد أن يفصل تركيا بقدر الإمكان عن المؤثرات العربية وغيرها . وهكذا أسقطت الكلمات الفارسية والعربية ؛ وخف العلماء والأساتذة إلى القرى لتعلم لغة الفلاحين ، واصطيد الكلمات التركية الأصيلة ، وما زال هذا العمل مستمراً ، وقد تبع التبديل في اللغة تبديل في أسماء المدن والأشخاص أيضاً فقد أصبحت القسطنطينية « أستنبول » وانكورا « أنقرة » وسميرنة « إزمير » . وكانت معظم أسماء الأعلام عربية كاسم مصطفى كمال . أما الإتجاه الحديث فهو إعطاء أسماء تركية صرفة . لذلك تقرر في سنة ١٩٣٤ أن يتخذ كل شخص لنفسه كنية بدلاً من الإنتساب لأبيه وبناء على ذلك اتخذ عصمت لنفسه كنية « اينونو » ، وأطلقت الجمعية الوطنية على مصطفى كمال لقباً فريداً هو « أتاتورك » ، أو أبو الأتراك ، فأصبح يدعى « كمال أتاتورك » .

وكخاتمة لعملية التحول إلى الغرب والإنفصال عن الشرق وهي عملية تضمنت أيضاً الاذان باللغة التركية ، والاستعاضة عن اسم الجلالة بكلمة تركية ، وحظر الموسيقى الشرقية . وأمام الضجة على هذا التحول كان أتاتورك يلجأ إلى قمعها بشدة .

أجل ، إن أتاتورك قد قاتل بعنف من أجل بقاء الشعب التركي في وطن تركي مستقلاً في حكم نفسه ، ولكنه تنازل

عن معظم ما تميز به الأتراك في الماضي . مجد أتاتورك قومه غير أنه ازدري ما حققوه في الماضي . قال : « إن الإمبراطورية العثمانية التي نحن ورثناها لا قيمة لها ولا ميزة » ، وهو قول قليلون هم المؤرخون الذين يشاركونه اليوم فيه . كانت نظرة أتاتورك إلى القيم الشرقية نظرة إزدراء . فقد أهلك كثيراً من زملائه على أعواد المشانق أو في المنفى نتيجة غضبه عليهم أو غيرته منهم . تزوج بعد النصر مباشرة لطيفة خانم ، وهي فتاة متعلمة ومهذبة ومن أسرة أفضل من أسرته ، فعاملها خلال فترة الستين ونصف السنة التي أمضاها معاً قبل أن ينفصلا معاملة كانت مزيجاً من السلوك العصري والجلافة . أصر على أن تظهر سافرة في وقت لم يكن السفر فيه قد أصبح عاماً ، وأشركها في جلساته مع أصدقائه ، وطلب منها أن تقرأ أمامهم شعر فكتور هيخو . لم يظهر لها سوى القليل من الاحترام والاعتبار ، ولم يخفف وجودها معه من إدمانه الشرب الذي قصر حياته .

رغم موقف أتاتورك من الدين فإنه لم يزول من إيمان الناس ولكنه لم يتطور كما حدث في مصر . وهكذا بقي الدين ، وإن ممزوجاً بالخرافات ومتحجراً ، مصدر تماسك شديد بين الأتراك . أمضى أتاتورك آخر أيام حياته في قصر (دولما) الذي بناه والد السلطان عبد الحميد على شاطئ البوسفور . في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ توفي ونقل إلى أنقرة في قطار مجلل بالسواد حيث ووري مثواه الأخير .

الفصل الثامن

أتاتورك والقضية الأرمنية

تضمنت معاهدة « سيفر » التي كرسّت تصفية الدولة العثمانية المواد التالية الخاصة بالأرمن :

المادة ٨٨ - تعلن تركيا بأنها تعترف بأرمينيا كدولة حرة مستقلة ، كما سبق واعترفت بذلك الدول الحليفة .

المادة ٨٩ - تعترف كل من تركيا وأرمينيا ، وكذلك الأطراف المعنية بقرار الرئيس الأميركي فيما يتعلق بتحديد حدود تركيا وأرمينيا في ولايات أرضروم وطرايزون ووان وبتليس ، كما أنها تخضعان لقراره الخاص بجميع الترتيبات المتعلقة بإيصال حدود أرمينيا إلى البحر ، وبجعل الأراضي العثمانية المتاخمة لحدود أرمينيا ، منطقة محايدة ولكنها خالية من العسكر .

المادة ٩٠ - عند تحديد الحدود بموجب المادة ٨٩ ، تتحول جميع أراضي الولايات المذكورة أعلاه . أو قسم منها إلى أرمينيا وتعلن تركيا ، حال صدور القرار بهذا الخصوص تخليها عن جميع حقوقها في تلك الأراضي المنقولة ملكيتها .

المادة ٩١ - عند تحويل قسم من الأراضي المذكور في المادة ٨٩ إلى أرمينيا ، تتألف خلال الأشهر الثلاثة التالية لذلك ، لجنة لتحديد الحدود تعمل على تخطيطها في المكان نفسه ، أما طريقة تأليف هذه اللجنة فيبت بأمرها فيما بعد .

المادة ٩٢ - يجري تحديد الحدود بين أرمينيا وجورجيا وأذربيجان باتفاق جماعي بين الحكومات المعنية .

وإذا أخفقت الدول المعنية في الوصول إلى إتفاق جماعي فيما بينها حول تحديد حدود كل واحدة منها ، عندئذٍ يحق للدول الحليفة الكبرى تعيين تلك الحدود وتخطيطها في المكان ذاته .

المادة ٩٣ - تقبل أرمينيا نصوص إتفاق يعقد بينها وبين الدول الحليفة وتنفذ منها ما تراه تلك الدول ضرورياً لحماية مصالح الشعوب القاطنة في أرمينيا والتي تشكل أقلية من حيث الجنس واللغة والدين . . .

وتجدر الإشارة هنا إلى صدور خريطة لأرمينيا بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ وقد وضعت حسب تخطيط الرئيس الأميركي ولسن بعد بضعة أشهر فقط من توقيع معاهدة سيفر ، والتي تضم مساحة وقدرها ٦٨٥٠٠ كلم^٢ ، تشمل ولايات وان ويتليس وأرضروم وطرايزون ، مع اعتبار مرفأ طرايزون مرفأ أرمينيا .

غير أن هذه القرارات لم تبصر النور على أرض الواقع ، وكان مصيرها كغيرها من قرارات معاهدة سيفر التي مزقتها حركة أتاتورك . وكان للصراع الخفي بين الدول المنتصرة في الحرب الأولى دور في نجاح حركة أتاتورك . ففرنسا مثلاً ، خلال نزاعها مع إنكلترا حول الشرق الأوسط ، ساندت حركة مصطفى كمال ، متنازلة لها عن كيليكيا وغيرها من مناطق نفوذها آملة انتزاع امتيازات من تركيا لشركات فرنسية . وكذلك فإن روسيا البلشفية تساهلت مع الحركة القومية التركية رغبة منها في إضعاف أعدائها الغربيين .

كارثة الأرمن في كيليكيا :

قبل المباشرة بتمزيق معاهدة سيفر وتصفية حساب أرمنيا صبت الحركة الكمالية جام غضبها على كيليكيا ، حيث عاد وتجمع زهاء ١٢٥ ألف أرمني عشية توقيع معاهدة مودروس للهدنة . لقد بدأت قوات مصطفى كمال بتطهير كيليكيا من الأرمن بهجمات منظمة على المدن الأهلة بهم ، وذلك بوجود القوات الفرنسية التي لم تردع هكذا هجمات . حينئذٍ ظهر جلياً أن فرنسا غير مستعدة لحماية الأرمن وللإعتراف بحقوقهم في بناء وطن لهم ، بل إنها كانت تراوغ وتماطل ، تاركة الأرمن لمصيرهم الأسود . ومن أجل مجابهة هذا الوضع ، قرّرت البعثة الأرمنية المقيمة في باريس ، إيفاد القائد انترانيك إلى كيليكيا لتنظيم جيش قوامه ١٥٠٠٠ ألف جندي يقوم بدور

الدفاع عن أمن الأرمن ، بالتعاون مع القوات الفرنسية الموجودة هناك . . . وعيل صبر قادة الأرمن ، إزاء موقف القيادة الفرنسية المتذبذب فانتبهوا إلى قرار بائس وهو إعلان استقلال كيليكيا ووضع فرنسا أمام الأمر الواقع . وكانت الأقليات اليونانية والسريانية والكلدانية واليعقوبية موافقة على مثل هذه الخطوة .

وفجأة أعلن الزعيم الأرمني داماديان استغلال كيليكيا ، بموافقة جميع الأحزاب الأرمنية ومساندتهم بتاريخ ٤ آب ١٩٢٠ وشكّل وزارته فوراً . غير أن السلطات الفرنسية قاومت محاولة الأرمن لنيل استقلالهم ولجأت إلى اعتقال الوزراء ونفثهم إلى خارج البلاد ومزقت التشكيلات العسكرية الأرمنية . وهذا ما مهد السبيل فيما بعد لاستيلاء مصطفى كمال على كيليكيا .

هجوم أتااتورك على أرمينيا :

كان مصطفى كمال يعتبر وجود دولة أرمينية خطراً على وحدة تركيا . لهذا راح يتحجّن الفرصة السانحة للإنقضاض على المكاسب التي حصل عليها الأرمن في معاهدة فرساي وبخاصة بعد القضاء على المحاولة الأرمينية للإستقلال في كيليكيا . وكانت الفرصة عندما استعادت حكومة أريفان بقعة أولطي الفنية بمعادن الفحم ، اتخذ أتااتورك ذلك حجة لتحريك قواته . فبعث أحد قواده ، كاضم قره يكير - على

رأس جيش تعداده ٣٠ ألفاً ، وشنَّ هجوماً عاماً في مناطق أولطي وسار بقمش وقزوان وسورمالو التي احتلها ، وراح السيف يعمل في رقاب البقية الباقية من الأرمن .

وبعد ثلاثة أيام من الإحتلال ، طلبت حكومة أرمينيا من القيادة التركية تقديم شروطها للهدنة . وعقدت الهدنة فاحتل الجيش التركي بموجبها ، إضافة لما سبق احتلاله ، مدينتي قارص وألكسندر أيول ، وأصبح الجيش التركي بذلك قابلاً في قلب أرمينيا .

وأمام هذا الوضع العصيب ، لم تترك حكومة اريفان دولة إلا أرسلت لها نداءً تلو النداء تستنجد بها . فلم يستجب لها أحد . فقد رفضت بريطانيا وكذلك فرنسا أن تمد يد العون لأرمينيا . أما سفير أمريكا ، فصرَّح بأنه « بالرغم من اعتراف أميركا بجمهورية أرمينيا ، فإن هذا الإعراف لا يعني حماية أميركا لأرمينيا ، أو مساعدتها عسكرياً » .

وأخيراً لجأت حكومة اريفان إلى عصبة الأمم ، التي اكتفى أقطابها بإلقاء خطابات عطف على الأرمن وتقديم اقتراحات ، لم يبد أحد استعداداً لتبليتها ، حتى أن اقتراح تعيين دولة تقبل بالإنتداب على أرمينيا لم يجد صدى .

وفيما كان ممثلو الدول الكبرى يتبارون في إبداء شعور العطف على القضية الأرمنية كان جيش أتاتورك يواصل قضمه للأراضي الأرمنية وعلى إبادة الأرمن .

شروط أتاتورك للهدنة :

بعد وقف إطلاق النار نزولاً عند طلب حكومة اريفان ،
لم يقبل أتاتورك المباشرة بمحادثات الصلح ، إلا إذا أعلنت
الجهة الأرمنية تخليها عن معاهدة سيفر . وبالفعل قبلت
حكومة اريفان المعزولة والمحرومة من أي مساعدة خارجية
بذلك الشرط .

وبعد مفاوضات أسبوع في مدينة ألكسندرابول ، فرض
القائد كاضم قره باكير ، في ٢ كانون الأول من عام ١٩٢٠ ،
شروطه القاسية ، التي بموجبها سلخت تركيا من أرمينيا الشرقية
مساحة تبلغ عشرة آلاف كلم^٢ .

أما أهم ما جاء في هذه المعاهدة من شروط مذلة ،
فهو :

١ - سحب الأرمن اعترافهم بمعاهدة سيفر ويستدعون جميع
ممثلهم ولجانهم العاملة في أوروبا ولا يعترفون بأي تمثيل
للحلفاء في بلادهم ، إلى أن تعقد تركيا معاهدة صلح
معهم .

٢ - يحق لأرمينيا إنشاء جيش وطني ، شريطة ألا يتعدى عدد
جنوده الـ ١٥٠٠ نفر ، مع صف ضابط مناسب . . .
وتلغى الخدمة الإجبارية . . .

٣ - عند وقوع اعتداء على أرمينيا ، تقوم تركيا بالدفاع عنها

تلبية لطلب من حكومة أرمينيا .

٤ - جميع الإتفاقيات التي وقعتها أرمينيا ضد تركيا تعتبر ملغاة .

٥ - لكل من تركيا وأرمينيا حق الترانزيت الحر المتبادل عبر أراضييهما ، باستعمال السكك الحديدية والطرق . . . الخ . . .

كان بإمكان الوفد الأرمني ألا يوقع هذه الإتفاقية ، إذ كانت الحكومة التي أوفدته قد استقالت قبل يوم من توقيعها ، وانتقلت السلطات في أرمينيا من يد حكومة حزب الطشقاق إلى « اللجنة العسكرية الثورية المؤقتة » الممثلة لسلطة سوفياتية في أرمينيا ، وذلك على أساس إتفاق وقع بين حكومة أريفان وروسيا السوفياتية .

مؤتمر لوزان يطمس قضية الأرمن :

كما أشرنا استطاع أتاتورك تمزيق معاهدة سيفر واستعاض الحلفاء عنها بمعاهدة أخرى مع أتاتورك وهي معاهدة لوزان . أما في ما يتعلق بالمسألة الأرمنية في هذه المعاهدة فكان الحال على التالي :

قدم « الوفد الأرمني الوطني » الذي كان يرأسه بوغوص نوبار باشا ، مذكرة إلى « الإجتماع الخاص بشؤون الشرق » المنعقد في مدينة لوزان . وكانت هذه المذكرة تتضمن ثلاث اقتراحات لحل مشكلة الأرمن :

١ - إنشاء وطن للأرمن مع منفذ إلى البحر .
٢ - إذا تعذر ذلك فيجب العودة إلى الحل المقترح في سنة ١٩٢٠ ، أي إلحاق قسم من أرمينيا التركية بجمهورية أريافان .

٣ - الأخذ في الحسبان بمشروع إنشاء وطن قومي للأرمن في منطقة من مناطق كيليكيا .

إلا أن عصمت أوينونو الذي كان يرأس الوفد التركي رفض رفضاً قاطعاً ليس حضور ممثلي الأرمن الاجتماع ، فحسب ، بل الإستماع إلى مطالبهم أيضاً . لقد قال : « إن فكرة إقامة وطن قومي للأرمن ، إنما هي بمثابة محاولة جديدة لتمزيق وحدة تركيا . ليس في ولايات تركيا الشرقية ولا في كيليكيا شبر أرض إلاً وغالبية سكانه من الأتراك ، لذلك فليس من الممكن سلخ ذلك الشبر من الوطن التركي ، بأي شكل من الأشكال » .

وعلى هذا النحو غسل الحلفاء بمؤتمر لوزان أيديهم من دم الأرمن ومن الوعود التي أعطيت لهم خلال الحرب العالمية الأولى ، ووضعوا قراراتهم وفق رغبة رئيس الوفد التركي عصمت أوينونو . وهكذا حقق أتاتورك طموحه ببناء دولة قومية تركية شبه خالية من العناصر غير التركية بعدما قضى وهجر اليونان من بعد الأرمن .

إذن طمس مؤتمر لوزان القضية الأرمنية في تركيا وأصبح

الإهتمام باستعادة أراضي الأرمن المغتصبة وقفاً على الهيئات والأحزاب الأرمنية في المهجر التي واصلت نشاطها في هذا السبيل ، كل منها حسب إمكانياته ومفهومه واتجاهه الخاص .

وأخيراً انتصرت مقولة أتاتورك التي جاء فيها « إن السيادة تنال بالقوة والبطش والعنف ، فبالعنف نال خلفاء عثمان حق حكم الأمة التركية ، وبالقوة حافظوا على سلطانهم أكثر من قرون ستة . وقد ثارت الأمة الآن على هؤلاء المغتصبين ووضعتهم في مكانهم الصحيح . وتسلمت في يدها مقاليد السلطان والسيادة » .

مصادر البحث

- ١ - أميل توما : تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث - دار الفارابي - دار الآداب والثقافة . الجزء الأول بيروت ١٩٧٩ .
- ٢ - المجلس المركزي الأرمني اللبناني لإحياء ذكرى السبعين لإبادة الأرمن - إبادة قضية ١٩١٥ - ١٩٨٥ .
- ٣ - الأب بولس مسعد : لبنان وسوريا قبل الإنتداب وبعده - مصر ١٩٢٩ .
- ٤ - جواهر لال نهرو : لمحات من تاريخ العالم - الطبعة الثانية ، منشورات المكتب التجاري بيروت ١٩٥٧ نقله إلى العربية لجنة من الأساتذة الجامعيين .
- ٥ - جلال يحيى : أوروبا في العصور الحديثة حتى الحرب الأولى القاهرة ١٩٨٥ .
- ٦ - جورج أنطونيوس : يقظة العرب . ترجمة ناصر الدين الأسد - إحسان عباس . دار العلم للملايين . الطبعة السادسة ١٩٨٠ .

٧- إيضاحات في المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي في عالية (مقررات ديوان الحرب العرفي في عالية) . نشرت هذه الإيضاحات من قبل القائد العام للجيش الرابع - جمال باشا - مطبعة الطنين - إسطنبول سنة ١٣٣٤ هـ .

٨- دزموند ستيوارت : تاريخ الشرق الأوسط الحديث . دار النهار للنشر . نقله إلى العربية زهدي جارا الله بيروت ١٩٧٤ .

٩- عبد العزيز الدوري : التكوين التاريخي للأمة العربية . مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٤ .

١٠- عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربي ١٥١٦ - ١٩٢٤ - دار المعارف الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٩ .

١١- عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة . دار النهضة العربية بيروت ١٩٧١ .

١٢- علي شعيب : أضواء على القضية الأرمنية في لبنان . جريدة السفير ١٩٨٦/٩/٢٦ .

١٣- ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية . دار العلم للملايين بيروت - الطبعة الثانية ١٩٦٠ .

١٤- فيشر هـ - ا - ل : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠ تعريب نجيب هاشم - وديع الضبع -

الطبعة السابعة - دار المعارف - مصر .

١٥ - زين نور الدين زين : الصراع الدولي في الشرق الأوسط
وولادة دولتي سوريا ولبنان . دار النهار - بيروت ١٩٧٧ .

١٦ - كرسام أهارونيسان : القضية الأرمنية أمام الرأي العام
العربي بيروت ١٩٦٥ .

١٧ - مصطفى الزين : أتاتورك وخلفاؤه - دار الكلمة للنشر
١٩٨٢ .

١٨ - سليمان موسى : الحركة العربية ١٩٠٨ - ١٩٢٤ - دار
النهار للنشر بيروت - الطبعة الثانية ١٩٧٧ .

فهرس البحث

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الفصل الأول: حركة الإصلاح العثمانية	٥
الفصل الثاني: من التتريك إلى أتاتورك	١٦
الفصل الثالث: دور مصطفى كمال في الحرب العالمية الأولى	٣٠
الفصل الرابع: إنحلال الدولة العثمانية في مؤتمر الصلح	٤٠
الفصل الخامس: أتاتورك ينقض معاهدة سيفر	٥٥
الفصل السادس: ولادة تركيا الجديدة	٦٨
الفصل السابع: متابعة مسيرة تركيا الجديدة داخلياً	٧٦
الفصل الثامن: أتاتورك والقضية الأرمنية	٨٤
مصادر البحث	٩٣
الفهرس	٩٦

سلسلة أحداث ومشاهير عالمية

تتناول هذه السلسلة سير شخصيات عالمية ، من علماء وقادة ، اقترنت أسماؤها بأحداث هامة كان لها أكبر الأثر في مجرى تاريخ البشرية على مرّ العصور .

- | | |
|----------------------------|------------------|
| ● حمورابي | ● جورج واشنطن |
| ● أخناتون | ● هتلر |
| ● الإسكندر المقدوني | ● تشرشل |
| ● هنبعل | ● موسوليني |
| ● بوليوس قيصر | ● رومل |
| ● هرقل | ● مونتغمري |
| ● بطرس الأكبر (قيصر روسيا) | ● ألفرد نوبل |
| ● نابوليون بوناپرت | ● إديسون |
| ● بسمارك | ● غاندي |
| ● غارييلدي | ● جواهر لال نهرو |
| ● كريستوف كولومبوس | ● شارل ديغول |
| ● ابراهام لنكولن | ● أتاتورك |

6.102
4
862k